الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم المحاسبة والمالية
تخصص: مالية ومحاسبة
بعنوان

نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار
وفقا لمعايير المحاسبة الجديدة
دراسة حالة مؤسسة مينا موبيليا مستغانم

من إعداد الطالبة:
- بن عومر فرح.

لجنة المناقشة

الأستاذ	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	رئيسا
الأستاذ	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	مشرفا
الأستاذ	أستاذ مساعد	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-

بسم الله الرحمن الرّحيم

«وَعَلَّمَ آدَمُ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُم عَلَى المَلائِكَة فَقَال أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاَءِ إِنْ كَنْتُم صَادِقِينَ ».

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونحصّ

*بالذكر الأستاذ المشرف: **"بوروبة"** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.*

ولا يفوتنا أن نشكر كل موظفي مؤسسة ميناء مستغانم على الاستقبال الجيّد.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال مكتبة جامعة عبد الحميد بن باديس.

" وقبل وبعد فالشكر لله ولله الحمد في الأول والآخر ".

فراح.

إهـــــــداء

الحمد لله الذّي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا.

إلى كل من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصى فضلهما.

أهدي هذا العمل المتواضع "لأمي وأبي العزيزين"

حفظهما الله اللذان سهرا وتعبا على تعليمي.

إلى أخوتي "حسام وأحمد"

إلى صديقتي العزيزة : " بن خيرة أمال"

إلى كل طلبة ماستر تخصص مالية ومحاسبة

إلى الأستاذ الكريم المشرف على عملنا: " بوروبة"

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

فراح.

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	**أ-د**
الفصل الأول: نظام المعلومات ونظم المعلومات المحاسبي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات	**03**
المطلب الأول: المعلومات ونظم المعلومات	**03**
المطلب الثاني: أنواع المعلومات وخصائصها	**06**
المطلب الثالث: مصادر المعلومات وتصنيفها	**08**
المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	**12**
المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه	**12**
المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي ومصادر معلوماته المحاسبية	**16**
المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي	**20**
خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني: مدخل إلى المعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد	**24**
المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية	**25**
المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها	**29**
المطلب الثاني: مضمون المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي	**27**
المطلب الثالث: أهمية وأسباب وجود المعايير المحاسبية الدولية	**37**
المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي كنظام معلومات محاسبي استجابتا لـ م.م.د	**40**
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وأهمية تطبيقه	**40**
المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي وأهم مبادئه	**43**
المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي وآفاقه المستقبلية	**46**
خلاصة الفصل	**48**
الفصل الثالث: نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: القرار وعملية اتخاذ القرار	**51**
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار وأهميتها	**51**
المطلب الثاني: أنواع القرارات المتخذة	**53**

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار	**55**
المبحث الثاني: النظام المحاسبي كأداة لتخطيط الاستراتيجي	**58**
المطلب الأول: النظام المعلومات المحاسبي كأداة للتخطيط	**58**
المطلب الثاني: النظام المعلومات المحاسبي كأداة للرقابة	**59**
المطلب الثالث: النظام المعلومات المحاسبي كأداة لاتخاذ القرار	**59**
خلاصة الفصل	**62**
الفصل الرابع: دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم	
تمهيد	**64**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	**65**
المطلب الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم	**65**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة، تقديم مديرية المالية والمحاسبة	**67**
المطلب الثالث: أهم مصادر المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة	**71**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	**72**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**72**
المطلب الثاني: عرض النتائج وتحليل البيانات	**73**
خلاصة الفصل	**77**
الخاتمة	**83**
قائمة المراجع	**88**
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	*عنوان الجدول*	*رقم الصفحة*
01	**عرض معايير الإبلاغ المالي**	***35***
02	**دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية التخطيط**	***58***

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	العلاقة بين الأنظمة الجزئية داخل المؤسسة	06
02	تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة	13
03	مراحل دورة حياة البيانات للمعلومات المحاسبية في النظام المعلومات المحاسبية	15
04	وظائف نظام المعلومات المحاسبي	17
05	مشروع تحويل IAS إلى IFRS	27

06	مكونات النظام المحاسبي المالي	42
07	مراحل اتخاذ القرار	57
08	دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار	61
09	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم	58
10	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية	70

المقدمة

المقدمة:

لا توجد مؤسسة لا تتوفر على النظام المعلوماتي المحاسبي، فهي تستخدمه كأداة لتوفير المعلومات وتسهيل تعقيدات العمليات الاقتصادية، وهو منتج للمعلومات وعنصر حيوي فيها إذا على أساس المعلومات التي ينتجها يتم اتخاذ قرارات فورية وإستراتيجيات للمؤسسة ويتكون النظام من صنف واحد ويعتبر أيضا جزءا من النظام الداخلي للمعلومات ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعلا يتمثل في تزويد مختلف المستويات اتخاذ القرار بمعلومات صحيحة ودقيقة تساعدهم لاتخاذ مختلف القرارات، حيث يتم توفيرها عن طريق مختلف التقارير ، إذ يعتبر اتخاذ القرارات نقطة بداية لجميع النشاطات والوظائف اليومية في دورة حياة المؤسسة وإنّ الإقلاع عنه يشكل عجزا تاما ما في عملها ونشاطها.

كل ما ذكرناه سابقا أدى بنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية:

" ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات وفق المعايير المحاسبية الجديدة ؟ ".

من خلال الإشكالية الرئيسية تبرز مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- هل تتوافر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية ؟.
- ما هو النظام المعلوماتي المحاسبي ؟.
- كيف يساهم ويساعد النظام المعلوماتي المحاسبي المؤسسة في اتخاذ القرار ؟.
- ماذا نقصد بالمعايير المحاسبية وما هو إطارها ومرجعيتها الفكرية ؟.

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة في الإشكالية تمّ وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر النظام المعلوماتي المحاسبي أداة فعالة في اتخاذ القرار.
- يتم الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية.
- تتوافر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تمّ اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها:

- تخصص الباحث في المحاسبة، ومحاولة إثرائه الدراسة حول الموضوع، وتوسيع معارفه في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
- محاولة الفهم والتعمق أكثر في كيفية اتخاذ القرار من قبل المؤسسات بالاعتماد على النظام المعلوماتي المحاسبي .

- قلة الدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع، وهذا سبب قوي لأنّ أقوم بهذه المساهمة المتواضعة لإضافة مرجع جديد للمكتبة تقدم من خلاله خدمة ومساعدة للقراء والباحث في هذا المجال.
- أهمية الموضوع باعتباره واحد من أهم المواضيع المطروحة على المستوى الدولي والمحلي، وأصبح الشغل الشاغل للمهنيين والأساتذة والباحثين في مجال المحاسبة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها، يكون موضع اهتمام جميع المؤسسات العامة والخاصة على السواء، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام، ومن المعلومات المحاسبية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرار، لذا فإن عملية الربط بين تلك المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية أمر حتمي، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والتي تعالج دور المعلومات المحاسبية في المؤسسات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في نقاط عدة هي:

- الإسهام في تقييم دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- إبراز الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- التعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات.
- دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في المؤسسات.
- التعرف على مدي كفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة للمديرين بهدف اتخاذ القرارات الإدارية.
- تحديد مدى استخدام الإدارة في المؤسسات للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات .
- تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسات والرفع من قيمتها.

الدراسات السابقة:

قليلة جدا المواضيع التي تتطرق إلى موضوع دور النظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات وفق المعايير المحاسبية، وحسب حدود علم الطالب، فإنّ الدراسات السابقة حول موضوع هذا البحث تتمثل فيما يلي:

1. حكمت أحمد الراوي، نظام المعلومات المحسابية والمنظمات.

2. ستيفن أ. موسكوف مارك جسيمكن: نظام المعلومات المحسابية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات.

المنهج والأدوات المستخدمة:

بما أنّ دراستنا في مجال العلوم المحاسبية، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي.

المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع، واتبعنا منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية المطروحة، وهذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية مؤسسة اقتصادية واحدة بشيء من التفصيل.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي صادفتنا في بداية إعداد هذا البحث هي:

- الطريقة الجديدة المعمول بها في إعداد منهجية مذكرات الماستر.
- قلة المراجع والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر.
- صعوبة الدقة في المعلومات وسريتها المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول:

نظام المعلومات ونظم المعلومات المحاسبي

تمهيد:

تماشيا مع التطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية، وظهور الإدارة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة أصبح لنظام المعلومات دور بالغ الأهمية وفعال داخل المؤسسة لكونه القاعدة الأساسية إلى يتم على أساسها اتخاذ القرارات المناسبة والفورية.

فبدونه أيضا لا تستطيع المؤسسة السيطرة على مجرى العمليات الداخلية والخارجية، ومن هنا تعتبر نظام المعلومات المحاسبية ذاكرة مرنة واسعة، لأنّ المحاسبة تعتبر كمهنة من واجبها الارتقاء بوجهة الفعل الداخلي لا تجاوز حدة اقتصادية هامة.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات.
- المبحث الثاني: ماهية النظام المعلوماتي المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات

سنتطرق في هذا المبحث عن نظام المعلومات، مختلف أنواعه بالإضافة إلى مصادره وأخيرا تصنيفها.

المطلب الأول: المعلومات ونظم المعلومات

1. تعريف المعلومة:

تعتبر المعلومة في المنظمات العصرية مورد لا يقل عن عملية عن عنصر رأس المال والعمل حيث لا يمكن تخيل النظام دون المعلومات، كما أنّ هذه الأخيرة تعتبر عماد النظام وأساس قيامه ووجوده.[1]

تعتبر المعلومات هي مخرجات النظام وتتوقف فائدتها لمستخدميها على مدى الإضافة التي تم إضافتها لمعرفة وفق السبل الصحيحة والملائمة والتي تمكنه من اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت الملائم وبالكيفية المناسبة، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى:[2]

- **الملائمة (Relevance):**

بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله ويمكن الحكم على مدى ملائمة المعلومات من خلال " **كيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها**، فالمعلومات الملائمة هي التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قراراً يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في ظل غياب هذه المعلومات.

- **الوقتية:**

بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة وبطبيعة الحال لن تكون المعلومات المقدمة لمتخذ القرارات المتأخرة جداً عن موعدها أي قيمة أو تأثير على سلوكه مهما كانت درجة أهميتها وحيويتها لهذا القرار.

- **السهولة والوضوح (المفهومية):**

بمعنى أن تكون المعلومة واضحة ومفهومة لمستخدميها، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات غير معروفة (مبهمة) ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن يكون لها أي قيمة حتى لو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار.

- **الصحة والدقة (الاعتمادية):**

يقصد بها أن تكون المعلومات صحيحة ومعبرة عن الشيء بصورة حقيقية ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء جمعها وإنتاجها والتقرير عنها وبناءً على الصحة والدقة التي تتمتع بها يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- **الشمولية (الاكتمال):**

بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدميها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.

- **القبول:**

بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة أو بالوسيلة التي يقبلها مستخدم المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون، من حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومة في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول وإحصائيات ورسوم بيانية وما إلى ذلك أما

[1]- سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص15.
[2]- محمد السعيد خشبة، نظم المعلومات (المفاهيم، التحليل، التصميم)، مطابع الوليد، القاهرة، د.ذ.ت، ص 11 .

من حيث المضمون فيتعلق بدرجة التفصيل المطلوبة فلا تكون مفصلة تفصيلا مملاً ولا موجزة ايجازاً مخلاً.[1]

2. تعريف النظام:

هو إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات وهذه الموارد إلى آليات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام.[2]

نستخلص من هذا التعريف أن النظام يضمن عدد من العناصر والتي يمكن أن تمثل نظم فرعية داخل النظام ذاته وتتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف يسعى النظام لتحقيقها في ظل معطيات بيئة معينة.

انطلاقا من تعريف النظام يمكن تحديد العناصر المكونة له والمتمثلة في:[3]

- **المدخلات:** تمثل المدخلات الموارد اللازمة للنظام ليتمكن من القيام بالأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف المسطرة ، و تشمل المدخلات العديد من العناصر الغير متجانسة كالخامات و الطاقة و المعلومات و الآلات ، و تعتبر المدخلات مخرجات لنظم أخرى سواء تلك النظم الموجودة في بيئة النظام أو نظم فرعية داخل النظام ذاته .
- **العمليات (التحويل):** يقصد بالعمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات وقد تكون عملية التحويل عبارة عن آلة أو إنسان أو آلة و إنسان .
- **المخرجات:** هو ناتج عن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات و قد تكون هذه المخرجات عبارة عن سلعة، خدمة أو معلومة، و تعد المخرجات الأداة التي من خلالها يتم التحقق من أداء النظام و قدرته على تحقيق أهدافه.
- **المعلومة المرتدة:** تعتبر المعلومات المرتدة الأداة التصحيحية للمخرجات أي أداة لتحقيق الرقابة على أداء النظام، ويمكن تقسيم المعلومات المرتدة إلى نوعين: معلومات مرتدة تصحيحية يقصد بها إرجاع الأشياء إلى وضعها الصحيح، ومعلومات مرتدة تطويرية تعمل على تطوير أداء النظام أو تغيير الأهداف.
- **العلاقات:** تمثل الوسيلة التي من خلالها يتم ربط النظم الفرعية ببعضها البعض، وأيضا ربط النظام ببيئته.
- **بيئة النظام:** أي أن النظام لا يوجد في معزل عن النظم الأخرى، فتواجده في البيئة يسمح له باستقطاب مدخلاته منها كما أنه يلقي بمخرجاته إليها و بالتالي فعدم وجود تفاعل بين النظام وبيئته يؤدي إلى فشل النظام و فنائه.
- **حدود النظام:** تتمثل حدود النظام في الغشاء الذي يحيط به ويفصله عن بيئته، فهي غير ثابتة لأنها تتوقف على أهداف النظام و درجة تعقده.[1]

---

[1]- محمد السعيد خشبة، مرجع سابق، ص 12.
[2]- سعد غالب ياسين، نظام المعلومات الإدارية، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2012، ص 22.
[3]- سليم إبراهيم الحسينه، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الورق، الأردن، الطبعة الثالثة، ص 20.

3. مفهوم نظام المعلومات:

لقد تميز نظام المعلومات بمجموعة من التعاريف وذلك باختلاف الخلفيات العلمية لمقدميها، وتكمن تعريفاتها فيما يلي:

"هو ذلك النظام الذّي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والمواد التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومة مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من القنوات وخطوط الاتصال".[2]

كما يعرف أيضا على أنّه: " نظام المعلومات كمجموعة أجزاء مترابطة والتي تستقبل أو تسترجع المعلومة".[3]

والشكل الموالي يبين العلاقة بين الأنظمة الجزئية داخل المؤسسة.

لشكل رقم 01: العلاقة الأنظمة الجزئية داخل المؤسسة.

الماجستير، جامعة الجزائر، 2015/2014، ص 19.

المطلب الثاني: أنواع نظم المعلومات وخصائصها

[1]- سليم إبراهيم الحسينه، مرجع سابق، ص 21.
[2]- عبد الرزاق محمد قاسم، نظام المعلومات المحاسبية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 30.
[3]- محمد عبد الحليم صابر، نظام المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 08.

أولا: أنواع نظم المعلومات

تتنوع نظم المعلومات بتنوع المستوى التكنولوجي السائد، وعليه يمكن التمييز بين العديد من أنواع نظم المعلومات والتي تتمثل فيما يلي: [1]

1. نظم تشغيل (معالجة) البيانات:

ونقصد بها تحويل الأرقام والحروف إلى معلومات بغرض زيادة منفعة واستخدامها، حيث يتولى جمع البيانات التي تصنف مجالات النشاط المختلفة (الإنتاج، التسويق، التمويل، الأفراد)، ومعالجتها وتخزينها لحين الحاجة إليها وذلك بعرضها على شكل تقارير تحتوي على معلومات يمكن استخدامها بواسطة أفراد وجماعات من داخل وخارج المؤسسة.

2. نظم تجهيز المكاتب:

يعني استخدام الكومبيوتر لتكملة الواجبات التي تنجز في المكاتب الإدارية بهدف زيادة الإنتاجية الإدارية وتحسين فعالية إلى جانب الاتصالات والمعلومات داخل المكتب، وبين البيئة التنظيمية الداخلية والخارجية وكذلك استخدام برامج معالجة الكلمات، البريد الالكتروني، والتي من خلالها يمكن للأفراد الاتصال بأي شخص له بريد الكتروني

3. نظم دعم (مساندة) القرارات:

هي نظم معلومات تفاعلية مبنية على الحاسبات الآلية مصممة لدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية وخاصة غير المهيكلة، وذلك من خلال ربط نمط حواري بين مستخدم النظام والحاسب.

4. نظم المعرفة:

هي نظم التي تدعم الأفراد ذوي المستوى المعرفي المهني والأفراد المتعاملين مع البيانات والتنظيم، ويمكن للنظم المعرفة أن تحسن من إنتاجية المهندسين والمهنيين، والغرض منها هو مساعدة المؤسسة على دمج أي معرفة جديدة في المؤسسة.

5. نظم المعلومات الإدارية:

نظم تخدم القرارات شبه مهيكلة على مستوى الإدارة التكتيكية، خاصة فيما يتعلق بأمور العمل الأسبوعية، الشهرية، والسنوية لتمكينها من القيام بوظائف الإدارية المختلفة، من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة إذ تمكن المديرين من الوصول المباشر إلى البيانات والمعلومات عن الأداء المؤسسة الحالي والسابق. كما يقوم باستغلال المعطيات والنتائج من أجل اتخاذ القرارات العملية والمحاسبية أيضا.

6. نظم المعلومات المحاسبية:

نظام فرعي داخل المؤسسة يقوم بتجميع البيانات (المالية وغير المالية) وتحليلها و تبويبها و معالجتها وتحويلها إلى معلومات و تقدم هذه المعلومات إلى الأطراف مختلفة داخل المؤسسة وخارجها وذلك بهدف مساعدة الأطراف في اتخاذ القرار المتعلق بها. [2]

---

[1]- علي عبد الهادي مسلم، مذكرات في نظم المعلومات الإدارية، مركز التنمية الإدارية، الإسكندرية، ص 33.

[2]- علي عبد الهادي مسلم، مرج سابق، ص 34-35.

ثانيا: خصائص نظم المعلومات

من الصفات الأساسية الواجب توفرها في نظام المعلومات نذكر ما يلي: [1]

1. توافق النظام مع البيئة الخارجية: عند تقييم نظام المعلومات يجب مراعاة الظروف البيئية التي يعمل فيها النظام سواء من حيث نوعية المدخلات والمخرجات أو احتياجات مستخدميها.

2. خطوط الإيصال بين الأنظمة الفرعية: من الضروري لكي يقوم النظام بوظائفه الأساسية والأنشطة بكفاءة وفعالية أن تحدد شبكات إيصال بين الأنظمة الفرعية والتي تمثل الحلقات، حيث تتدفق عبرها المدخلات والمخرجات بين الأنظمة الفرعية.

3. التغذية العكسية: لابدّ من مقدرة المعلومات على التعديل وفقا للظروف الناتجة عن التعامل مع البيئة بأسلوب التغذية العكسية، وذلك من أجل تقييم عمل النظام وتحديد الفروق في المدخلات والمخرجات وعملية المعالجة يشترط فيها أخذ عامل الوقت بعين الاعتبار.

4. مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومة وتكلفة الحصول عليها: إنّ الحصول على المزيد من المعلومات يتطلب قدر أكبر من التكلفة، ولذلك فإنّه يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات مع القيمة المتوقعة من استخدام هذه المعلومات.[2]

المطلب الثالث: مصادر المعلومات وتصنيفها

أولا: مصادر المعلومات: [3]

هنالك ثلاثة مصادر رئيسية للحصول على المعلومات وهي:

1. المصدر التاريخي: ويشمل المعلومات المنشورة وعير المنشورة والمحفوظة التي تجمع من قبل أجهزة الدولة أو الهيئات العلمية أو مراكز البحوث، ومن أمثلة هذه المصادر ما يلي:

- الإحصائيات والنشرات التي تصدر عن وزارة التخطيط المتعلقة بجميع الفعاليات الصناعية والاجتماعية في الدولة.
- الكتب والمطبوعات المتوافرة في المكتبات الرسمية والعامة.

ويمكن تصنيف مصادر المعلومات التاريخية إلى نوعين هما:

أ. المصادر التاريخية الأولية:

وتشمل جميع مصادر المعلومات الواردة عن الجهة الأصلية حيث تقوم هذه الجهات بجمع وتبويب وتصنيف المعلومات ونشرها ومن أمثلة ذلك: إحصاءات الزواج والطلاق الصادرة عن الجهاز المركزي لإحصاء بدلا من وزارة العدل.

ب. المصادر التاريخية الثانوية:

[1]- سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015، ص 15.
[2]- سمير كامل محمد، مرجع سابق، ص 15.
[3]- علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، معهد التنمية الإدارية، الدوحة، قطر، ص 39-40.

فإنّ هذا المصدر يعد مصدرا تاريخيا ثانويا ويندمج في إطارها الكتب والمؤلفات التي تتضمن بيانات إحصائية تنتشر من قبل هيئات أو مؤلفين من غير الجهة الأصلية للمعلومات.

2. المصدر الميداني:

يهتم هذا المصدر بجمع البيانات من مصدرها الأصلي عندما يتعذر الحصول عليها من مصدرها التاريخي أو في حالة عدم وضوحها ودقتها ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات جمع المعلومات ومنها:

- **المقابلة لشخصية:** أي يتم جمع البيانات من الأشخاص الذين تشملهم الدراسة بشكل مباشر.
- **التجربة و التسجيل:** أي إجراء تجربة عملية ما ومتابعة تسجيل النتائج التي تم التواصل إليها.
- **الملاحظة:** يتم هذا الأسلوب بالوصول إلى معلومات المطلوبة من خلال الزيارات الميدانية وملاحظة الواقع القائم وتسجيل المعلومات كما هي على ارض الواقع.
- **استخدام وسائل الاتصال: (الهاتف البريد او شبكة الانترنت):** في ملء الاستثمارات الخاصة بجمع المعلومات.
- **الاستبيانات:** يستخدم هذا الأسلوب عندما يكون إجراء المقابلات الشخصية صعبا أو في حالة كون العدد الأشخاص المطلوب كبيرا نتيجة لتعدد فروع المنظمة أو تباعدها جغرافيا.

3. مصدر البنوك المعلومات:

يتم الحصول على المعلومات المطلوبة من عدد من بنوك المعلومات العالمية أو الإقليمية الخاصة أو المحملة بالمعلومات على أجهزة الحواسيب المتوافرة من خلال التعامل مع الشبكات المعلومات المتاحة على الشبكات المحلية و العالمية.[1]

4. مصدر الشبكات الدولية:

حيث يمكن الآن للحصول على المعلومات المطلوبة من مصادرها الأصلية من خلال شبكة المعلومات الدولية – الانترنت- والتي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

ثانيا: تصنيف المعلومات

تحتاج المؤسسات إلى معلومات متنوعة ويمكن أن يختلف تصنيف المعلومات وفقا للنظرة التي ينظر بها إلى هذه المعلومات فنجد عدة تصنيفات من بينها:[2]

1. المعلومات الرسمية و غير الرسمية:

هذا التصنيف أكثر طرق التصنيف استخداما وعمومية ودقة وكلا من هذين النوعين من المعلومات مهم للإدارة والعمليات في أي تنظيم ولكن يمكن القول أنّ المعلومات الرسمية هي المخرجات الصحيحة لأي نظام للمعلومات في أي تنظيم وهذا يقلل من دور المعلومات غير

[1]- عبد الرزاق السلمي، مرجع سابق، ص 40.
[2]- فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار، د.ذ.د.ن، ط1، 2005، ص 21-23.

الرسمية والتي تعتمد عليها الإدارة كمصدر لا بديل له، ولكن يجب التنبيه إلى خطورة الاعتماد بدرجة أكبر على المعلومات غير الرسمية ويجب أن يكون مصدر المعلومات الرسمي هو شريان تدفق المعلومات الرئيسية في المؤسسات.

2. وفقا لطبيعتها الوظيفية:

وكمثال عن التصنيف الوظيفي للمعلومات في المؤسسة نجد وظيفة الإنتاج البيع التمويل... الخ، ويكون استخدام التصنيف الوظيفي مرغوبا فيه حين تكون لنشأة نظام المعلومات نشأت وظيفية أي أنّ الحاجة الرئيسية في المستوى العملي هو التفصيل الكامل للمعلومات المطلوبة لكل وظيفة وهذا التصنيف له عيوب في الاستخدام مثل: الأنشطة المتضمنة في وظيفة معينة تتغير من مؤسسة إلى أخرى مثال على ذلك الأنشطة المتضمنة لوظيفة الشراء.

3. تصنيف المعلومات وفقا للزمن: و بالنظر لعلاقة المعلومات بالوقت في أي مؤسسة نجد:

- المعلومات التاريخية: وهي التي تعكس الفترة السابقة اما المعلومات التي تعكس الفترة الحالية فتعتبر معلومات رقابية.

- أيضا نجد المعلومات التي تمل التشغيل و تعتبر معلومات تخطيطية ومن الضروري ضمان احتياجات المؤسسة من المعلومات فيما يتعلق بوظيفة الرقابة هذه المعلومات يطلق عليها مصطلح التوقعات و هي تفي بأغراض السؤال ماذا يجب أن يكون حيث أنّ وظيفة الرقابة تستدعي مقارنة المعلومات الفعلية بالمعلومات التي تعكس التوقعات حيث تكون مفيدة سواء اعتمدت على الخطط أو التنبؤات ... الخ.

4. تصنيف المعلومات وفقا للموارد:

للمعلومات في المؤسسة علاقة بالموارد سواء الملموسة كالموظفين، الآلات، النقود ... الخ، أو غير الملموسة كالعملاء، البائعين ...الخ، مثلا: المعلومات لها علاقة بالعميل فيما يتعلق بالكمبيالات والحسابات يكون مطلوبا إعدادها تضاف إلى الإحصائيات السوق للتحليل والتفسير وربما تستخدم كأساس للتنبؤ للفترة القادمة، فالعميل يعتبر مورد من موارد المؤسسة والمعلومات المتعلقة به تعتبر مطلب تنظيمي.[1]

5. تصنيف المعلومات إلى ثابتة ومتغيرة:

أ. المعلومات الثابتة:

وهي المعلومات المتعلقة بالمصدر (عناصر المؤسسة) مثلا: الموظفين، المستهلكين ...الخ، توجد معلومات ثابتة لها علاقة وثيقة بوجودهم مثل: أسمائهم وعناوينهم ورقم التحقق من شخصياتهم ...الخ، إذن هي نادرا ما تتعرض للغير وهي نوع من المعلومات يتطلب تطوير النظام الترقيم ونظام التصنيف.

ب. المعلومات المتغيرة:

[1]- فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سابق، ص 22.

نظرا لطبيعة المعلومات الثابتة يمكن مقارنتها بالمعلومات المتغيرة وهي التي تعكس التغير وكمثال على ذلك ساعات العمل، مبيعات الفترة، ... الخ، وهي معلومات متحولة وتعكس الوضع الحالي الناشئ من تصرفات معينة.[1]

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

لم تبق نظم المعلومات المحاسبية مجرد نظم فرعية ثانوية في نظم المعلومات الإدارية داخل المؤسسات الاقتصادية بل أصبحت بمثابة عصب أغلب منظمات الأعمال العالمية التي أولتها عناية تليق بمكانتها كقناة تسري وتتنقل عبرها المعلومة سواء كانت مالية أو محاسبية متخطية مختلف مستويات التنظيم.

[1]- فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سابق، ص 23.

لقد عرفت جمعية نظم المعلومات الأمريكية نظام المعلومات بأنّه: " نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة للأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية.

ولذلك لا بدّ وأن يوجد في كل وحدة اقتصادية في مجال الأعمال نظام المعلومات محاسبي بشكل أو بآخر سواء كان مجرد نظام محاسبي يدوي يتكون من مجموعة من الملفات وخريطة شاملة ومعقدة يعتمد على استخدام القدرات الهائلة للحاسبات الالكترونية.[1]

يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنّها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا ".[2]

يظهر الشكل التالي تصورا عاما لمصادر البيانات وتدفق المعلومات في نظام معلومات المحاسبي متكامل سواء كان نظاما يدويا أو يستخدم الحاسبات الالكترونية.

الشكل رقم 02: تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة.

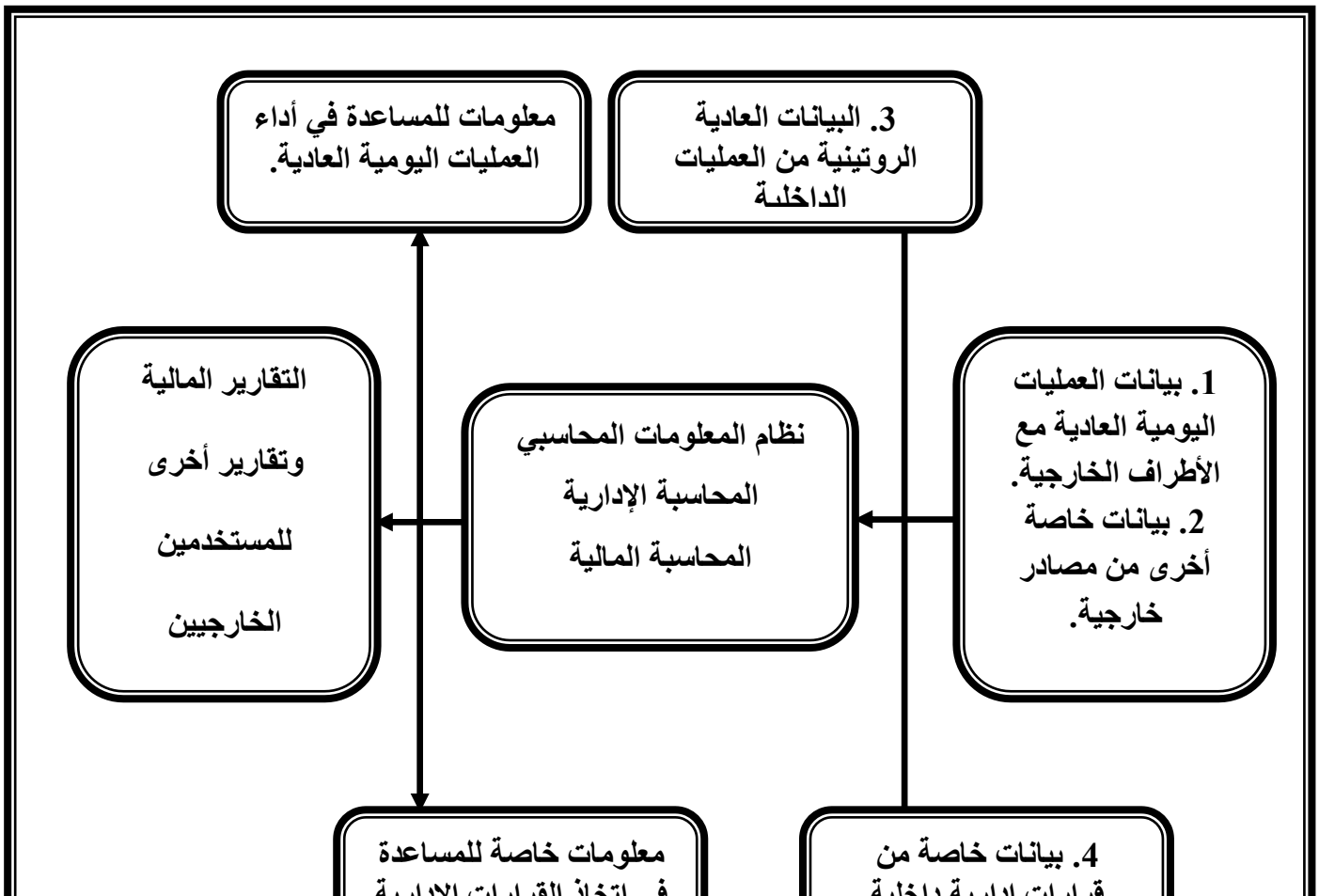

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المحاسبة والمنظمة، دار الجامعة للنشر، ص 20.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

لكي يحقق نظام المعلومات المحاسبية أهدافه بكفاءة وفعالية يجب أن يتميز بالخصائص التالية: [1]

1. الواقعية: وتعكسها ملائمة النظام للبيئة، حيث يجب أن يتلاءم نظام المعلومات المحاسبية للبيئة التي يعمل فيها من حيث طبيعة النشاط وحجمه وعلاقة وحدة مع غير، ويجب على المعمم أن النظام يأخذ في اعتباره الظروف الفعلية التي يعمل فيها مستخدمي المعلومات.

2. الترابط: عن طريق ربط عدة نظم فرعية مع بعضها، حيث نجدها مجموعة واحدة من البيانات تستخدم مخرجات بعضها كمن حالات للبعض الآخر، وكذلك وجود وحدة تشغيل مركزية للبيانات، وذلك منعا لتكرار حدوثها لكل نظام فرعي على حدى.

3 . العملية: ويعني ذلك ارتكاز النظام المحاسبي على أسلوب علمي، سواء باستخدام الأساليب الكمية التي تساعد على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة في مجالات التنبؤ والمفاضلة بين الجدائل وكذلك للرقابة أو باستخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات وتخزينها.

4. القبول: ويقصد به ضرورة مراعاة لمجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري والذي يعتبر جزء أساسيا من نظام المعلومات.

[1]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 24.

5. الاقتصادية: ويقصد بذلك أن يكون النظام مبررا اقتصاديا، بمعنى أن تكلفة لا تزيد عن بذلك عائده على الأقل وإلا أصبح النظام غير مجدي.

6. الشمول: ويقصد بذلك لن يشمل النظام كافة أوجه النشاط بالوحدة من خلال ما يتفرع عنه من نظم فرعية سعرا للمبيعات أو للمشتريات أو للمخازن أو غير ذلك من عمليات خاصة بأوجه النشاط بالوحدة.

7. الدقة والسرعة في إنتاج المعلومات: أي توفير المعلومة بصفة مستمرة وقت الحاجة إليها مع وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها أولا بأول طبق للتغير في الظروف المحيطة بالنظام مع مراعاة عامل التكلفة في إعداد البيانات.

8. المرونة والنسبية: يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة، فلا بدّ أن يأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تحدث سعرا في احتياجات الإدارة للمعلومة أو البيئة الخارجية المحيطة بالوحدة الاقتصادية.

9. الوضوح: ويتحقق وضوح النظام المحاسبي كلما اتسم بالبساطة ما أمكن ذلك مما يساعد على فهم النظام وإمكان التعامل معه في سهولة ويسر قدرة النظام على التفاعل.

ثالثا: دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام من مجموعة من المكونات لتحقيق هدفه الذي قام من أجله، والتي تتمثل في الأحداث المالية (مدخلات)، التسجيل والتبويب والتلخيص (المعالجة)، القوائم المالية (المخرجات)، أي نظام يتألف من ثلاث مراحل هي مرحلة الإدخال، مرحلة المعالجة، ومرحلة الإخراج (المخرجات).

والشكل الموالي يوضح مراحل دورة البيانات للمعلومات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي:

الشكل رقم 03: مراحل دورة البيانات للمعلومات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي:

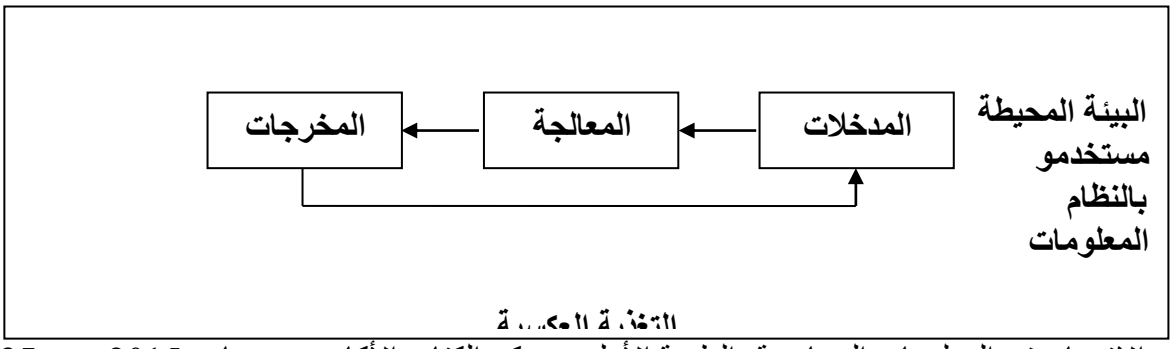

الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص **35.**

- **المدخلات:** هي عبارة عن المعاملات ذات الطبيعة المالية التي تتم في المؤسسة والموثقة بمستندات تثبت وقوعها بتواريخ محددة .

مدخلات نظام المعلومات تتمثل في البيانات الأولية، هذه المدخلات تخضع للمعالجة من خلال عملية تسجيل قيود تلك المعاملات المالية في سجل خاص يدعى بدفتر اليومية، ويتم ترحيل القيود المحاسبية من هذا السجل إلى حسابات المختصة في دفتر الأستاذ العام ثم ترصيد الحسابات واستخراج أرصدا حسب طبيعة كل حساب، وذلك خلال فترات زمنية تتبع لطبيعة الحساب ولطبيعة المؤسسة.

- **المعالجة:** هي عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات قابلة للاستفادة منها في شكل معلومات.
- **المخرجات:** تتم من خلال عرض المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها من المرحلة السابقة وذلك من خلال إعداد القوائم المالية والتقارير الأخرى التي دف مجملها إلى تحقيق الهدف الأساسي للمحاسبة المتمثل في توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة أي مستخدميها.

حيث يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى إنتاج معلومات عن المؤسسة تفيد المستخدمين فهو يوفر بيانات و معلومات تختلف من حيث الاستفادة منها في مجالات التخطيط أو التنفيذ والتشغيل والرقابة وتقييم الأداء.

كما أن التقارير هي الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام معلومات محاسبي إلى المستخدمين فهي أحد مؤشرات فاعلية النظام وجودته فبالإضافة إلى جدول حسابات النتائج والميزانية وجدول التدفقات الخزينة يقدم النظام مجموعة كبيرة من هذه التقارير التي يتم تصميمها على أساس معايير.

المطلب الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبي ومصادر معلوماته المحاسبية

أولا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

إنّ المعلومات المتدفقة داخل أقسام المؤسسة أو في محيطها الخارجي تعتبر مادة خام ينبغي استغلالها ومن هنا كانت الحاجة إلى نظم المعلومات التي تقوم بمجموعة من الوظائف، وفي هذا يقول **"راكس روبارت"**: " المعلومة حتى تكون مستعملة يجب أن تكون مجمعة محجوزة محمولة ثم موزعة"، ولهذا تمّ تحديد وظائف نظام المعلومات المحاسبية في أربعة مهام أساسية مثلما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم 04: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

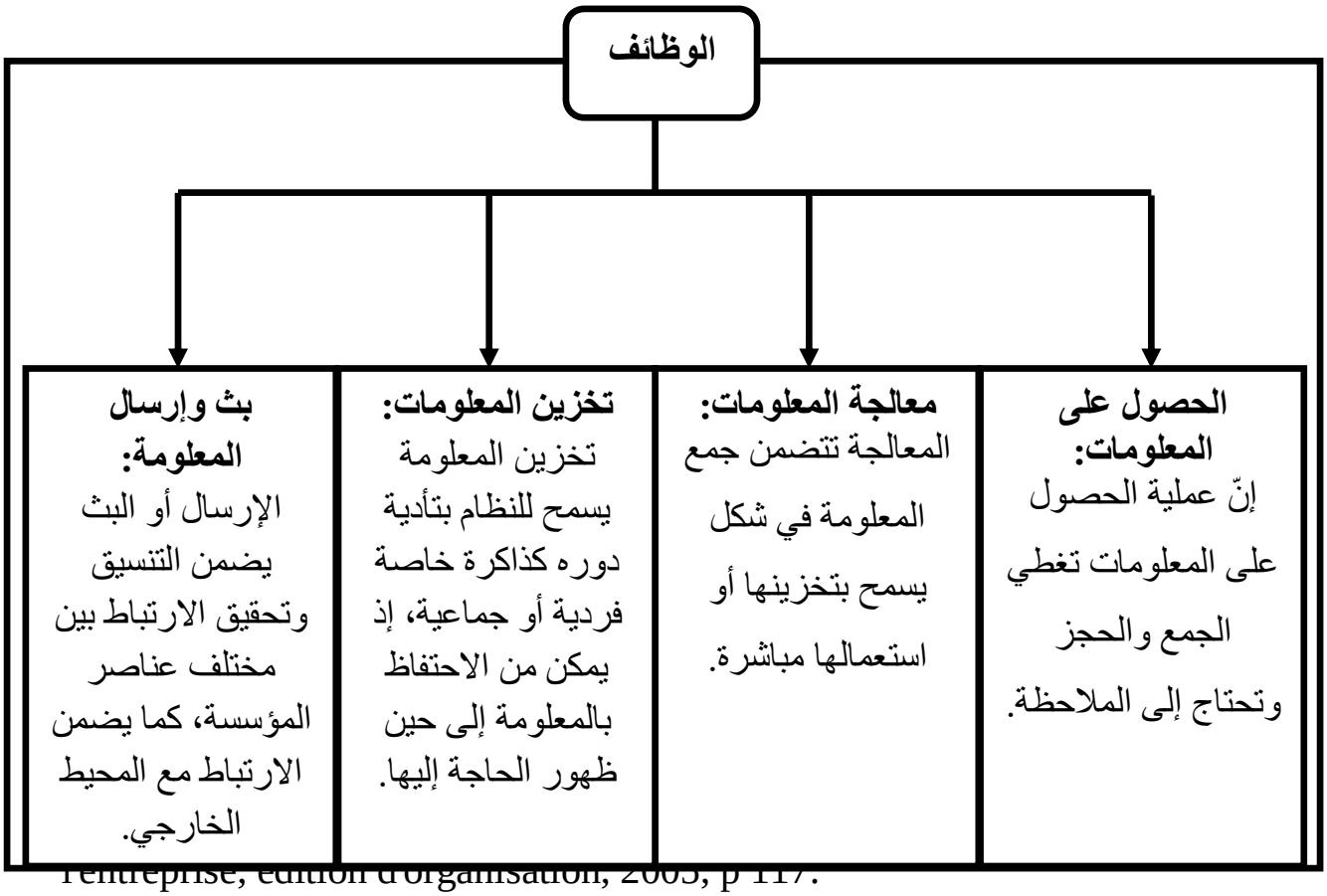

Yentreprise, edition d'organisation, 2003, p 117.

وفيما يلي شرح لهذه الوظائف: [1]

1. الحصول على المعلومات:

تتمثل الوظيفة الأولى لنظام المعلومات المحاسبية في جمع المعطيات سواء من البيئة الخارجية أو البيئة الداخلية و بصفة عامة هناك مصدرين للحصول على المعلومات:

أ- المصادر الداخلية:

[1]- حسين بلعجوز، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإنتاجية، المؤسسة الثقافة الاجتماعية الإسكندرية، 2012، ص 50.

وهي كل الوثائق المحاسبية والإدارية التي تتوفر على المعلومات تصف نشاط المؤسسة كأرشيف المؤسسة على مستوى كل قسم، ملفات الزبائن، تقارير البائعين التابعين للمؤسسة، تقارير الاتصالات التجارية.

ب- المصادر الخارجية:

إنّ الحصول على المعلومات الخارجية يحتاج إلى مجهودات وقدرات أكبر من أجل امتلاكها، لأنها غير موجودة في المؤسسة نفسها، وللحصول عليها يجب القيام بالتحقيقات والاستطلاعات ومقابلات ... إلى غيرها من الطرق والوسائل التي يمكن استخدامها.

2. تخزين المعلومات:

تعتبر عملية تخزين المعلومات المعالجة منها أو غير المعالجة ضرورية ومهمة كذلك بحكم استعمالها المتكرر أو عند الضرورة، كما يجب أن تكون طريقة التخزين عادية وسهلة حتى يتمكن من استغلالها واستعمالها في أي وقت.

وحتى تكون عملية التخزين سهلة ينبغي إتباع طرق تنظيمية في تقسيم المعلومات، نريد تخزين المعلومات الخاصة بإدارة الموظفين نقوم بحصر المعلومات الشخصية المتعلقة بكل موظف، والمعلومات المتعلقة بالمسار المهني، وكذا التكوين والمعلومات الأخرى، حيث تخصص لكل من هذه المعلومات حيزا خاصا بها وذلك حتى تسهل عملية الوصول للمعلومة المطلوبة في وقت سريع، وعملية التخزين إما أن تكون علة وثائق إدارية وملفات، أو استعمال الحاسوب. ومن التنظيمات المستعملة في عملية التخزين الآلية هي قواعد المعطيات، حيث يراعى في تصميمها مرونة الاستعمال والتنظيم الجيد.

3. معالجة المعلومات:

تختلف معالجة المعلومات حسب احتياجات المؤسسة للمعلومات، حيث هناك احتياجات روتينية وأخرى غير روتينية، فالأولى تقتضي عملية التحليل، إذ تقوم بتخزين المعطيات وتصنيفها حتى يسهل استخراجها وإجراء مختلف العمليات البسيطة عليها أو النماذج الرياضية والمحاسبية المعقدة إذا تطلب الأمر ذلك (كتطبيق تقنية Pert)، أما المعلومات غير روتينية أو صعبة التحديد باعتبارها تلك التي يستحيل وضع برنامج محدد لتحليلها، وبالتالي اتخاذ القرارات بشأنها، ولذا من الأفضل إنشاء نظام معلومات أو تصميمه بصورة يكون قادرا على الاستجابة لهذا النوع من المعلومات وبالشكل الذي يتفق مع متطلبات المسير وفي هذه الحالة يحاول المسير تنظيم وتسيير ملفاته انطلاقا من المعلومات التي يحصل عليها من مختلف المصادر الداخلية والخارجية.[1]

4. بث وإرسال المعلومات:

نستخلص عند هذا الحد وعلى ضوء ما سبق أنّه من أجل اتخاذ القرارات المناسبة والتسيير الحسن يجب أن تتوفر المعلومات وتتدفق في المؤسسة وفي جميع الاتجاهات على هذا الأساس

[1]- حسين بلعوز، مرجع سابق، ص 51.

يمكن اعتبار نظام المعلومات المحاسبية كنظام معالجة وإيصال المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب وتستخدم في هذا الصدد قنوات ووسائل مختلفة لنقل المعلومات كالشريط الورقي أو الممغنط أو الأقراص المرنة أو من خلال شبكات الاتصال كالانترنت تفصيلية وبذلك يمكن رصد أداء المنتجات والأسواق والجهود البيعية والشخصية وغير الشخصية وغيرها والمجالات التسويقية.

ثانيا: مصادر المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية

1. مصادر المعلومات المحاسبية:

يوفر نظام المعلومات المحاسبي عددا كبيرا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات لأنّها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة، ومكونات القوائم المالية هي كما يلي: [1]

- **الميزانية:** تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم.
- **جدول حسابات النتائج:** هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسات خلال السنة المالية .ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.
- **جدول سيولة الخزينة:** هو مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.
- **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.
- **ملحق القوائم المالية:** يشمل الملحق على معلومات تخص: القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية، مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم القوائم، معلومات تخص المؤسسة والمؤسسات المشتركة وكل ما يتعلق بها.

2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: [2]

- **الملاءمة:** يقصد بالملاءمة أن للمعلومات التي يتم التصريح عنها لها القدرة في التأثير في القرار المتخذ من قبل مستخدم المعلومة، وهي بذلك تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متلقيها، أي أن الملاءمة تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار. وتتميز المعلومة الملائـمة بـ:

[1] - Bel-Aroussi el Tidjani",Le système comptable financier ",Achevé d'imprimer sur les presses de L'imprimerie –Houma 2010, p 35.

[2]- قاسم إبراهيم الحوبيتي، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 30.

- القدرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون.
- القدرة على إحداث فرق في قرار المفاضلة بين الاستفادة من المعلومات أو عدم فعل ذلك.
- احتواء المعلومة على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.

• **الموثوقيـــة:** تتعلق خاصية الموثوقية والشفافية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فمن البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها؛ أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت هذه الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة.

إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية والشفافية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

• **القابلية للفهم:** هي عرض المعلومات المحاسبية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها أي تكون معروضة بوضوح بعيدة عن التعقيد، في ظل افتراض وجود مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين لتمكينهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

• **القابلية للمقارنة:** هي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة معينة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى.

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

هناك عدة مزايا تتحقق للمنظمة من توافر نظام جيد للمعلومات يمكن سردها في النقاط التالية: [1]

1. تحقيـق الكفـاءة:

تشـير الكفـاءة إلى أداء المهـام بصـورة أسـرع أو بأقـل تكلفـة، مثـال ذلـك تقليـل تكـاليف العمالة من خلال إحلال الحاسب الآلي محل الأفراد، و أيضـا في مجـال الرقابـة علـى المخـزون يمكـن تخفيض تكـاليف التخـزين مـن خـلال اسـتخدام النمـاذج الرياضـية الـتي تحـدد المسـتويات المثلـي للمخـزون أو مـن خـلال تحميـل المـورد بتكاليف التخزين من خلال ربط الموردين بشبكة اتصالات خاصة و إعطاء أوامر الشراء عند الحاجة.

2. الوصول إلى الفعالية:

تشير الفعالية إلى مـدى تحقيـق أهـداف المنظمـة، وتتحقـق الفعاليـة مـن خـلال مسـاعدة المديرين في اتخاذ قرارات ذات جودة أفضل لعمـلاء المنظمـة ولـيس هنـاك مثـال أفضـل مـن اسـتخدام آلات الصـرف السـريع في البنـوك، حيـث يمكـن للعمـلاء السحب من أرصدتهم على مدار اليوم.

3. تطوير المنتج:

تلعب المعلومات دورا هاما في خلق وتطوير المنتجات خاصة في بعض الصناعات مثل البنـوك وشركات التامين والوكالات السياحية.

4. التعرف علـى الفرص واسـتغلالها:

تعـيش المنظمـات في منـاخ سـريع التغـير الأمـر الـذي يتطلـب منهـا ضـرورة التكيف مع هذا التغيير، وليس هناك وسيلة أفضـل مـن الحاسـب الآلي لتحديـد التغـيرات الطفيفـة أو الاتجاهـات غـير المرئية في البيئة، ومساعدة المنظمة في اتخاذ القرارات التي تمكنها من استغلال الفرص الجديدة بسرعة.

5. ربط العملاء بالشركة:

يمكن لكل من الشركة وعملائها الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، فيمكن للشـركة جعل عملائها أكثر قربا وارتباطا بها من خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لهم ومن ثم كسب رضاهم عن خدماتها وبالشكل الذي يجعل من الصعب على هؤلاء العملاء التحول إلي الشركات المنافسة.

خلاصة الفصل:

[1]- لمجلي محمد ناصر، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 35.

من خلال استعراضنا لهذا الفصل يمكننا القول أن المعلومات أصبحت عنصرا أساسيا في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية نظرا لدور الذي تلعبه أنظمة المعلومات في هذه الأخيرة، إذ أنّ نظم المعلومات تختل من مؤسسة إلى أخرى ولنظام المعلومات أنواع من بينها نظام المعلومات المحاسبي الذي سبق وأن درسناه في هذا الفصل وتبين لنا أنّه من أحد الأنظمة المعلومات الإدارية ويقوم نظام المعلومات المحاسبية بتخزين المعلومات المحاسبية ويكون ذلك بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية، ويتم في النظام مجموعة من العمليات من أجل تسجيل البيانات المحاسبية والعمل عليها من أجل إصدارها كمخرجات في القوائم المالية.

كما سنبين في الأخير أنّ النظام المحاسبي المالي كنظام معلومات محاسبي استجابتا لمعايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثاني:

مدخل إلى المعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:

بدأت منذ بداية السبعينات مختلف الدول ببذل ببذل جهود كبيرة و القيام بمحاولات عديدة لوضع أسس دولية تنظم مهنة المحاسبة، ما أسفر تدريجيا عن نشوء معاير المحاسبة الدولية التي تهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية من أجل الوصول إلى نظام محاسبي دولي موحد ومقبول على المستوى العامي خاصة ي ظل انفتاح الأسواق العامية التي ألزمت الكيانات على تبني أنظمة معلوماتية محاسبية تقوم على أساس معايير دولية تتسم بالمصداقية والقبول العام في إعداد الكشوف المالية، حيث أنّه في ظل الزيادة الكبيرة لحاجة الكيانات لرؤوس الأموال وسعي الشركات الألمانية للدخول في أسواق رأس المال ازداد النّقاش حول الممارسات المحاسبية الدولية، حيث أدت الاختلافات البارزة بن التقارير المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ الأمريكية مع التقارير المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الألمانية إلى تصورات سلبية حول المبادئ الألمانية في العالم ما أدى إلى زيادة الضغوطات على المشروعين لتطويرها.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:
- المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية.
- المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي كنظام معلومات محاسبي.

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وخصائصها

1. نشأة وتطور مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

يقصد مصطلح المعاير النماذج والإرشادات العامة التي تقود إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة، إذ أن المعيار هو وثيقة أو بيان كتابي تصدره هيئة محاسبية معترف بها يتضمن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة التي يعتمد عليها المحاسب في عمله خاصة فيما يتعلق بعناصر الكشوف المالية أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي من خلال تحديد طرق أو أساليب القياس والإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع.

أما عن مفهوم المعايير المحاسبة الدولية: "مجموعة القواعد المتعلقة بالمحاسبة سواء كانت إلزامية أو اختيارية والمستخدمة من قبل الكيانات حيث أنّها لاقت انتشارا نتيجة تكرار استعمالها وأصبح من اللازم تطبيقها لإعداد الكشوف المالية".[1]

ولقد عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنّها: " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون كونها وصف مهني لعملهم ويبين لهم ما يجب القيام به وعلى أي أساس يتم التسجيل والقياس والإفصاح، إذ تحظى هذه المعايير بالقبول العام وتهدف إلى التقليل من درجة الاختلاف في التسيير وتعتبر كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفنّي ولتحديد المسوؤلية المهنية ".[2]

ومنه يمكن أن نقول بأنّ المعايير المحاسبية الدولية ما هي إلا: " مجموعة من القواعد المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة والتي تحظى بالقبول العام والتي تبين طرق القياس والإفصاح وبناء نموذج تعتمد عليه الكيانات إعداد قوائمها المالية من أجل مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرار".[3]

لقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية نتيجة الحاجة المتزايدة لبحث الكيانات عن وسيلة موحدة لقياس النتائج في ظل عولمة المحاسبة، حيث تسمح المعايير المحاسبية الدولية بتوحيد اللغة المحاسبية وإعطاء صورة صادقة للكيانات وفقا للواقع الاقتصادي وليس بناء على الشكل القانوني، كما أنّها تساهل تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف لمساعدة مصالح الضرائب في عملها، كما يسمح تبنيها من طرف الكيانات متعددة الجنسيات بتصميم نظام متكامل لها يربط الكيان الأم بنشاط جميع فروعه وتحديد أسعار التحويل المستخدمة في تسعير الصفقات المتبادلة فيما بينها.

كما يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية بتحقيق التناسق والتناغم من خلال تدويل الممارسات المحاسبية والتدقيقية وجعل نتائج الكيانات قابلة للمقارنة بغض النظر عن الحدود الجغرافية والسياسية المحيطة بها وتلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين، كما تعمل

[1]- كتوش عاشور، المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 14.

[2]- ياسر صادق، طارق سعيد أبو عقاب، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الخامسة، 2014، ص 45.

[3]- نوري الحاج، مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المالي المحاسبي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ط 09، 2013، ص 36.

المعايير المحاسبية الدولية على إيجاد تصوير موحد ومشترك للقوائم المالية وأساليب موحدة للتعامل مع القضايا العامية المشتركة.

وتتميز معايير المحاسبة الدولية بإطار مرجعي مستنبط من نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني بحيث لديها القدرة على الإجماع خاصة بعد الإصلاحات التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية، فقد أصبح إعداد المعايير يتم بالاعتماد على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وتفضيل مصلحة المستثمرين والمساهمين والدائنين في الكيان، وأصبحت معالجة العمليات المحاسبية تقوم على أساس مبادئ محاسبية متطابقة، شاملة وموحدة إجبارية التطبيق، تقتضي على الكيانات ضرورة مراعاة شروطها عند إعداد الكشوف المالية والإفصاح عن نتائج الكيان معتمدة في ذلك على إدخال مفهوم القيمة العادلة من أجل التقييم الجيّد للأداء والأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة والتناقص في الأصول، كما تتميز المعايير بالصفة الرجعية، ومنه يمكن القول بأن معايير المحاسبة الدولية هدفه إعداد ونشر قواعد وإجراءات يتم الاسترشاد بها وإتباعها عند إعداد الكشوف المالية بما يحقق المصلحة العامة والعمل على تحسين وضمان التنسيق بين الأنظمة والقواعد المرتبطة بإعداد وعرض الكشوف المالية.[1]

هذا وقد تمّ الانتقال من معايير"IAS" إلى"IFRS" وفق مجموعة من الخطوات المنظمة والمدروسة يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 05: مشروع التحويل من"IAS" إلى "IFRS".

Source : STEPHAN .B, Guide d'application des normes IAS/IFRS, Berti Edition, Alger, 2011, P 69.

. خصائص معايير المحاسبة الدولية:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية أهم أدوات التطبيق العملي، ولذا يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي: [1]

- **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.

[1]- عباس مهدي الشّرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، د.ذ.س، ص 125.

- **الملائمة:** باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الملائمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.
- **المرونة:** بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.
- **الواقعية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

فضلا عن الخصائص السابقة يمكن إضافة الخصائص الآتية: [1]

- **المفهومية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.
- **الحيادية:** يجب أن لا يتم التحيز اتجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.
- **الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية:** بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات.

بالإضافة للاعتبارات الفكرية والبيئية هناك اعتبارات فنية وذلك للممارسات المحاسبية التي ليس لها أساس فكري أو مبرر بيئي، وإنّما مجرد عرف أو تقليد محاسبي، وتستدعي هذه الممارسات التدخل الرسمي من الجهات المعنية بإصدار معيار ملزم لكافة الأطراف بمعالجة محاسبية معينة.

المطلب الثاني: مضمون معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي

1. مضمون معايير المحاسبة الدولية:

بعد مراجعة المعايير تمّ إلغاء بضعها وتعديل البعض الآخر، وفيما يلي لمحة عن هذه المعايير المحاسبة الدولية:

- **المعيار الأول IAS (1)، عرض البيانات المالية:** يهدف هذا المعيار إلى إبراز أساس عرض الكشوف المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم ماثلة لنفس الكيان في فترات أخرى ولكيانات أخرى، ويحدد المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن الكشوف المالية.
- **المعيار الثاني IAS (2)، المخزون:** يخص هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمخزونات استنادا إلى مبدأ التكلفة التاريخية، ويتم وفقا لهذا المعيار الاعتراف بالتكلفة كأصل، كما يتطرق

[1]- محمد رجب عبد العالي، المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، د.ذ.س، ص 69.

هذا المعيار إلى عرض إرشادات لتحديد التكلفة ويتم قياس المخزون بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل .[1]

- **المعيار الثالث (3) IAS، الكشوف المالية الموحدة:** معيار ملغى وحل محلّه المعياران 27 و 28.
- **المعيار الرابع (4) IAS، المحاسبة على الأملاك:** ألغي هذا المعيار سنة 1999، وتمّ إحلال المعايير 16، 22، 38 محلّه.
- **المعيار الخامس (5) IAS، الإيضاحات المرفقة بالكشوف المالية:** المعيار ملغى وتمّ تعويضه بالمعيار رقم 01 للإبلاغ المالي.
- **المعيار السادس (6) IAS،المحاسبة وتغيرات الأسعار:** تمّ استبداله بالمعيار الدولي رقم 15.
- **المعيار السابع (7) IAS، قائمة التدفقات النقدية:** يهتم هذا المعيار بتوفير معلومات عن التغيرات التاريخية في النقد وتحديد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل النقدية والنقدية المعادلة، كما يقوم هذا المعيار بعرض شكل قائمة التدفقات النقدية وشروط عرضها بالعملة الأجنبية، وقد تمّ إصدار هذا العيار في 01 جانفي 1977 وتمّ تعديله سنة 2010.[2]
- **المعيار الثامن (8) IAS، السياسات المحاسبية والتغير في التقديرات المحاسبية والأخطاء:** تمّ إصدار هذا المعيار سنة 1978 وعدل في 2003، ويهتم هذا المعيار بعرض الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية وغير العادية في قائمة الدخل ويقوم بعملية اختيار وتغير السياسات المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيحات أخطاء الفترة السابقة لتعزيز موثوقية البيانات المالية للكيان وقابلية مقارنتها مع كيانات أخرى، كما يعرض المعيار أمثلة توضيحية.[3]
- **المعيار التاسع (9) IAS، المحاسبة عن البحوث ونشاطات التطوير:** ألغي هذا المعيار وتم إحلال المعيار 38 مكانه سنة 1999.
- **المعيار العاشر (10) IAS، الأمور الطارئة والأحداث بعد تاريخ الميزانية:** يحدد هذا المعيار تعريفات محددة للأمر الطارئ والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وتبيان متى يحب على كل كيان أن يعدل بياناته المالية للأحداث بعد فترة إعداد التقارير، كما يعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب.
- **المعيار الحادي عشر (11) IAS، عقود الإنشاء:** يهدف هذا المعيار إلى عرض المعالجة المحاسبية لإيرادات التكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء، حيث يتم استخدام محاسبة الإيجار في ذلك نظرا لانسجامها مع متطلبات أساس الاستحقاق ومبدأ مقابلة الإيرادات بالمصاريف

[1]- C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh , Les Normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher, Paris, 2006, P 73.

[2]-JEAN-FRANÇOIS.B, THOMAS E .joues, POSTFACE D'ERIC Delesalle, Normes IAS/IFRS, édition d'organisation, Deuxième édition, 2005, P 66.

[3]- STEPHAN .B, Guide d'application des normes IAS/IFRS, Gulino éditeur, Paris, 2005, P P 120-121.

والخسائر المتوقعة عن العقد[1]، وقد تمّ تعديل هذا المعيار سنة 1993 وقد كان أول إصدار له سنة 01 جانفي 1980.

- **المعيار الثاني عشر (IAS (12، ضرائب الدخل:** حدد هذا المعيار المعالجة المحاسبية لكل الضرائب على الأرباح كما حدد تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية.[2]
- **المعيار الثالث عشر (IAS (13، عرض بيانات الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة:** تمّ إلغاء هذا المعيار وعوّض بالمعيار رقم 1.
- **المعيار الرابع عشر (IAS (14، التقارير المالية للقطاعات:** يهدف هذا التقرير إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاعات التشغيلية بحيث تسمح لمستخدمي الكشوف المالية بفهم أفضل أداء الكيان وتقييم أدّق للمخاطر والعوائد، وقد تمّ إحلال معيار الإبلاغ الدولي الثامن 8 مكانه سنة 2008.
- **المعيار الخامس عشر (IAS (15، المعلومات العاكسة لتغير الأسعار:** تمّ التخلي عنه في نهاية سنة 2003.
- **المعيار السادس عشر (IAS (16، الممتلكات، المصانع والمعدات:** يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها، حيث يعرف الأصول واستهلاكها وقيمتها القابلة للاستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة العادلة والقيمة المتبقية، كما حدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والتدفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه، وتمّ تعديله سنة 2008 بعدما كان أول إصدار له ي 01 جانفي 1983.
- **المعيار السابع عشر (IAS (17، عقود الإيجار:** يتضمن هذا المعيار تعريفا واضحا حول الإيجار وأنواعه حيث يهدف إلى وصف سياسات المحاسبة المتعلقة بالمؤجرين والمستأجرين وشروط الإفصاح فيما يتعلق بعقود الإيجار سواء التمويلية، التشغيلية وغير قابلة للإلغاء، كان أول إصدار له سنة 1982 تعديله سنة 2009.
- **المعيار الثامن عشر (IAS (18، الإيراد:** يقوم هذا المعيار على أساس أن الاعتراف بالإيراد يتم عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى الكيان ويتم قياس الإيراد من بيع البضائع وتأدية الخدمات وإيرادات أخرى.
- **المعيار التاسع عشر (IAS (19، منافع الموظفين:** يهدف المعيار إلى بيان المحاسبة والإفصاح عن منافع الموظفين، و التي تتمثل في جميع أشكال التعويضات التي يمنحها الكيان للموظفين مقابل الخدمة التي يقدمونها.[3]
- **المعيار العشرين (IAS (20، محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية:** يبين هذا المعيار المنح والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الاعتراف

[1]- C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh , Op.Cit, p 74.
[2]- JEAN-FRANÇOIS.B, THOMAS E .joues, Op.Cit, p 141.
[3]- JEAN-FRANÇOIS.B, THOMAS E .joues, Op.Cit, p 453.

والإفصاح، وضرورة الاعتماد على القيمة العادلة عند ذلك، وقد تمّ إصدار هذا المعيار سنة 1983 وعدّل سنة 2008.

- **المعيار واحد والعشرين (21) IAS، أثر التغيرات في أسعار الصرف:** يطبق هذا المعيار في المعاملات الأجنبية وترجمة الكشوف المالية، حيث يبين الإيضاحات الواجب إعطاؤها عن فروقات الترجمة الداخلية في صافي الأرباح وإلغاء الخسارة الناتجة عن فروقات العملة وتحميلها على الأصل عندما يتم الحصول عليه عن طريق القرض ولمدة تزيد عن سنة.[1]
- **المعيار الثاني والعشرين (22) IAS، اندماج الأعمال:** تمّ تعويضه بمعيار الإبلاغ المالي رقم 3 سنة 2004.
- **المعيار الثالث والعشرين (23) IAS، تكاليف الاقتراض:** يتم من خلال هذا المعيار عرض المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بإنشاء أو إنتاج أصل مؤهل، ويهدف هذا المعيار إلى الإفصاح عن البيانات المالية للسياسات المحاسبية المتبعة وتكاليف الرسملة ومعدلها، وتمّ تعديل المعيار في 2007.[2]
- **المعيار الرابع والعشرين (24) IAS، إفصاحات الأطراف ذات العلاقة:** تمّ إصدار هذا المعيار سنة 1984ويهدف إلى الإفصاح وتحديد الأطراف ذات العلاقة إذا كان أحد الأطراف قادرا على السيطرة والتحكم في الطرف الآخر أو ممارسة تأثير مهم عليه في صنع القرارات المالية والتشغيلية[3]، وتمّ تعديل هذا المعيار سنة 2009.
- **المعيار الخامس والعشرين (25) IAS، المحاسبة عن الاستثمارات:** تمّ إلغاء هذا المعيار وتعويضه بالمعيار 39.
- **المعيار السادس والعشرين (26) IAS، المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد:** يهتم هذا المعيار بالترتيبات التي يقدم الكيان بموجبها منافع للموظفين بعد إنهاء خدمتهم كما يضم طرق احتساب مقدار المساهمات فيها قبل التقاعد، أصدر هذا المعيار قي 1987 وتمّ تعديله سنة 1994.
- **المعيار السابع والعشرين (27) IAS، الكشوف المالية الموحدة والمنفصلة:** يهتم هذا المعيار بعرض الكشوف المالية الموحدة وذلك من أجل تعزيز الملائمة والموثوقية للمعلومات وجعلها قابلة للمقارنة وذلك من أجل إجراءات الإفصاح والتوحيد.
- **المعيار الثامن والعشرين (28) IAS، المحاسبة عن الاستثمارات في الكيانات الزميلة: يعرض المعيار** طرق الاعتراف والقياس وفق طريقتي حقوق الملكية وتكلفتها وتطبيقاها ويتم التوقف عن ممارسة طريقة حقوق الملكية إذا ما كانت نسبة استثمار الكيان في شركات زميلة أقل من 20 % أي عندما ا يكون هنالك تأثير، وبعد تطبيق طريقة حقوق الملكية يلجأ المستثمر إلى تطبيق متطلبات المعيار 39 لتحديد إذا ما كان من الضروري الاعتراف بأي

---

[1]- STEPHAN .B, Op.Cit, p 205.

[2]- CATHRINE Maillet - Baudriet, Les Normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher, 5 ème édition, Vauves, 2007, P 77.

[3]- STEPHAN .B, Op.Cit, p 219.

خسائر إضافية لانخفاض القيمة فيما يتعلق بها في الاستثمار في الكيان التابع[1]، آخر تعديل كان سنة 2011.

- **المعيار التاسع والعشرين (29) IAS، التقارير المالية في ظل التضخم المرتفع:** يبين هذا المعيار أنّه في حالة ما إذا كانت معدلات التضخم للسنوات الثلاث الأخيرة تقارب أو تزيد عن 100 % فإنّه يجب استخدام وحدة قياس جارية أخرى بتاريخ الميزانية، كما يحدد شروط تطبيق ذلك سواء الكشوف المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية .[2]
- **المعيار الثلاثون (30) IAS، الإفصاح في الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة:** تمّ إلغاء المعيار واستبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 7.
- **المعيار الحادي والثلاثون (31) IAS، التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة:** تمّ إلغاؤه سنة 2013 وتمّ استبداله بمعياري الإبلاغ المالي 11 و 12.
- **المعيار الثاني والثلاثون (32) IAS، الإفصاح والعرض لأدوات المالية:** تمّ إلغاء المعيار سنة 2007 واستبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 7.
- **المعيار الثالث والثلاثون (33) IAS، حصة السهم من الأرباح:** الغرض من هذا المعيار هو وضع مبادئ من أجل تحديد وعرض حصة السهم من الأرباح وهذا ما يحسن إمكانية المقارنة بين أداء الكيانات المختلفة أو الفترات المحاسبية، ويركز هذا المعيار على حساب حصة السهم.[3]
- **المعيار الرابع والثلاثون (34) IAS، التقارير المالية المرحلية:** يبين هذا المعيار الحد الأدنى لمحتوى التقارير المالية المرحلية ووصف مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة خلال الفترات المرحلية بهدف مساعدة أصحاب المصالح على فهم قدرة الكيان على تحقيق التدفقات النقدية ومعرفة وضعها المالي، وقد عدّل هذا المعيار سنة 2010.[4]
- **المعيار الخامس والثلاثون (35) IAS، العمليات المتوقّعة:** تمّ إلغاء المعيار واستبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 5 سنة 2007.
- **المعيار السادس والثلاثون (36) IAS، إنخفاض قيمة الموجودات:** يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لانخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها، حيث يقوم بتوضيح الإجراءات التي يطبقها الكيان في الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات ولا يمكن تسجيل أصول الكيان بما لا يزيد على المبلغ المقابل للاسترداد،[5] تمّ إصدار المعيار في 01 جانفي1999 وتمّ تعديله سنة 2009.
- **المعيار السابع والثلاثون (37) IAS، المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة:** يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقياس الاعتراف وأسس الاعتراف المحاسبية

---

[1]- STEPHAN .B, Op.Cit, P 235.
[2]- JEAN-FRANÇOIS .B,et autres, Op.Cit, P P 107-109.
[3]- C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh. A, Op.Cit, P 115.
[4]- JEAN-FRANÇOIS .B,et autres, Op.Cit, P 170.
[5]- C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh, Op.Cit, P 45.

على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، وما يميز هذا المعيار أنّه ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين.[1]

- **المعيار الثامن والثلاثون (38) IAS، الموجودات أو الأصول غير الملموسة:** ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم يتم التعامل معها في معيار آخر، ويتم الاعتراف بالأصل الغير الملموس إذا كان خاضعا لسيطرة الكيان ويمكن تمييزه بوضوح، وينتظر منه تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية كما يمكن تحديد تكلفته بشكل موثوق، كما يتضمن هذا المعيار أيضا كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.[2]
- **المعيار التاسع والثلاثون (39) IAS، الاعتراف والقياس للأدوات المالية:** صدر هذا المعيار في 01 جانفي 2001 وتمّ استبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 09.
- **المعيار الأربعون (40) IAS، الممتلكات الاستثمارية:** يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح عنها، ويتم قياس الاستثمارات العقارية على أساس التكلفة المتضمنة والتي تندرج في إطارها المصاريف المتعلقة بعملية الشراء، رسوم التسجيل والضرائب وأتعاب المستثمرين، تمّ تعديله سنة 2008 بعدما كان أول إصدار له في جانفي 2003.
- **المعيار الواحد الأربعون (41) IAS، الزراعة:** يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به.

2. معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS:

إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ما هي إلاّ المعايير التي أعلن عنها مجلس معايير الإبلاغ المالي الدولية التي كانت تعرف مسبقا بمعايير المحاسبة الدولية، و قد صدرت عن لجنة المعايير المحاسبية وهي الهيئة السابقة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية.

وتهدف معايير الإبلاغ المالي الدولية إلى تحديد أسس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات و الأحداث والظروف على المركز المالي للمنشاة، و يمكن تعريف المعايير بأنها نماذج وإرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية للمحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات.

وتعد معايير الإبلاغ المالي الدولية تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية كما تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلية للمقارنة في

[1] - STEPHAN .B, Op.Cit, P P 323-324.
[2]- ROBERET. J. F, MÉCHIN. F, PUTEAUX. H, Normes IFRS et PME, dunod, paris, 2014, p37.

البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.[1]

تم تقسيم معايير الإبلاغ المالي كما سنقوم بعرضها من حيث التسمية وتاريخ بداية العمل بها والهدف منها على النحو التالي:

الجدول رقم 01: عرض معايير الإبلاغ المالي.

اسم المعيار	تاريخ الإصدار	الهدف منه
معيار 01: تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.	2004/01/01	تحتوى البيانات المالية الأولى للمنشأة على معلومات ذات جودة عالية وأن تكون واضحة للمستخدمين و قابلية للمقارنة و توفر بتكلفة لا تتجاوز المنافع المتأتية للمستخدمين.
معيار 02: الدفع على أساس الأسهم.	2005/01/01	يبين المعالجة المحاسبية للعمليات التي تستلم بموجبها الشركة السلع و الخدمات مقابل أسهم الشركة أو مقابل التزام يحدد مبلغه على أساس القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.
معيار 03: اندماج الأعمال.	2004/03	يهدف إلى تعزيز الملائمة و الموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات حول اندماج الأعمال و تأثيراته في بياناتها المالية.
معيار 04: عقود التأمين.	2005/05/01	أول معيار يتناول نشاط التأمين من حيث الإفصاح عن البيانات المالية و الاعتراف و القياس، و تم إدخال تعديلات على محاسبة شركات التأمين المتعلقة بعقود التأمين.
معيار 05: الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها برسم للبيع والعمليات المتوقفة.	2005/05/01	يعالج المعالجة المحاسبية للموجودات الثابتة التي تتوقف عن الخدمة و يتم الاحتفاظ بها بقصد البيع، كما يتم قياس وعرض الأصول بشكل منفصل في بيان المركز المالي وعرض نتائج العمليات في بيان الدخل الشامل.
معيار 06: استكشاف وتقييم الموارد المعدنية.	2006/01/01	تحديد التقارير المالية لاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية، وأن تعترف و تفصح المبالغ في البيانات المالية لتأكيد حدوث النفقات النقدية.
معيار 07: الأدوات المالية/ الإفصاحات.	2005/08	تقديم إفصاحات عن البيانات المالية الذي سيؤدي إلى تقييم أهمية البيانات المالية والأداء المالي للمنشأة، و طبيعة و مدى المخاطر الناجمة و كيفية إدارتها.
معيار 08: الإفصاح في القطاعات التشغيلية.	2009/01/01	الهدف منه تقديم تقرير عن الأداء المالي للمنشاة و تقييم طبيعة النشاطات التجارية وأثارها المالية والبيانات الاقتصادية التي تعمل فيها.
معيار 09: الأدوات المالية.	2009/07/01	وضع مبادئ الإعداد التقارير المالية والالتزامات المالية يؤدي إلى عرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية.
معيار 10: الكشوف المالية المدمجة.	2013/01/01	يحل جزئيا محل معيار IAS27 للبيانات الموحدة ففي حالة سيطرت شركة على شركة تابعة بامتلاك أغلبية حقوق التصويت، فليس هناك أي تغيير في مفهوم التوحيد أو في الأساليب أو في التنفيذ.
معيار 11: الترتيبات المشتركة.	2013/01/01	يحل محل IAS 31 ويتطلب تسجيل حصة الشركة في المشاريع المشتركة كاستثمار و دمج الحسابات باستخدام طريقة حساب الملكية والذي يتطلب أن تقدم رصيدها الختامي

[1]- جون وايلي، المعايير الدولية إعداد التقارير المالية كتاب و دليل، المطابع المركزية، عمان، المملكة الأردنية، 2006، ص 06.

		في الاستثمارات في المشروع المشترك كبند مستقل أيضا في بيان الدخل الشامل.
معيار 12: الإفصاح عن المصالح في المنشآت المشتركة.	2013/01/01	الإفصاحات المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة و الشركات الزميلة والشركات المهيكلة، يوضح المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم أساس سيطرة.
معيار 13: القيمة العادلة.	2013/01/01	يهدف إلى تزويد الشركة بمعلومات حول كيفية قياس القيمة العادلة وفق المعايير التقارير المالية الدولية في حال كونها ملزمة أو مسموحة.

المصدر: عثمان عبد اللطيف، أثر معايير الإبلاغ المالي على فعالية نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص 17.

بالإضافة إلى:[1]

- **المعيار الرابع عشر (14) IFRS، تنظيم الحسابات المؤجلة:**

ينطبق هذا المعيار على البيانات المالية السنوية للفترة التي تبدأ من أو بعد 01 جانفي 2016، وهو موجه للكيانات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة لتمكنها من الاستمرار مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التغيرات.

- **المعيار الخامس عشر (15) IFRS، الإيرادات عن العقود من العملاء:**

لقد سعى كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المحاسبة المالية إلى البدء في مشروع مشترك لتوضيح مبادئ الاعتراف بالإيرادات ووضع معيار إبلاغ مالي من شأن إزالة التناقضات وتوفير إطار أكثر قوة لمعالجة قضايا الاعتراف بالإيرادات وتوفير معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية من خلال تحسين الإفصاح وتبسيط إعداد الكشوف المالية في الوقت المناسب التي تزيل عدم اليقين من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع العملاء.

- **المعيار السادس عشر (16) IFRS، عقود الإيجار:**

يقتضي هذا المعيار ضرورة الإفصاح عن اتفاقية الإيجار في بيان المركز المالي ومن ثمّ يعترف المستأجر بالحقّ في استخدام أحد الأصول وفقا للالتزام المرتبط به، ويتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالقيمة المخصومة للمدفوعات التي يحققها العقد.

- **المعيار السابع عشر (17) IFRS، عقود التأمين:**

ينطبق هذا المعيار الجديد على عقود التأمين وإعادة التأمين الصادرة، حيث يهدف هذا المعيار إلى تحقيق الشفافية حول ربحية عقود التأمين وجعلها أكثر قابلية للمقارنة، ويمنح للمستخدمين المزيد من المعرفة حول حصة شركة التأمين المالية، كما هذا المعيار نموذج القياس العام الذي يستند إلى القيمة الحالية المعدلة بمخاطر التدفقات النقدية المستقبلية التي تنشأ عندما يتم تنفيذ عقد التأمين، هذا ويهدف نموذج القياس الجديد إلى توفير المعلومات ذات الصلة حول التدفقات النقدية المستقبلية.

[1]- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المالية، دار الثقافة، الجزء الثاني، 2009، ص 120.

المطلب الثالث: أهمية وأسباب وجود معايير المحاسبة الدولية

1. أهمية وجود معايير المحاسبة الدولية:

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للإطراف التي تسعي إلى وجود توافق دولي، إن هذه الدوافع لابدّ وأنّها تنبع من فوائد أو المنافع التي يتوقع إن تعود على تلك الإطراف من وراء عملية التوافق و من أهم فوائد التوافق الدولي للمحاسبة ما يلي: [1]

- إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية بالشكل الذي يسهل عملية تقييم الأداء للكيانات ومن ثمّ تقييم البدائل الاستثمارية، كما أنّه يساعد على إزالة عقبة كبيرة إمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية، ولذلك فإنّ تخفيض درجة الاختلاف في الممارسة المحاسبية هو الحل، فالكشوف المالية المقابلة للمقارنة سوف تشجع على تدفق أكبر لرأس المال إلى الأعمال الأكثر كفاءة وعند أقل تكلفة ممكنة؛
- ارتفاع درجة الثقة لدى رجال المصارف والفرضين في المكشوفات المالية، كما سيتمكن المحللين الماليين من الحصول على تقارير مالية مفهومة يمكن إن يعتمد عليها كمدجلات لعملية التحليل المالي؛
- يوفر التوافق المحاسبي الدولي للكيانات خاصة الدولية منها الوقت و التكلفة للحصول على المعلومات، كون الكشوف المالية المعدة من طرف مختلف الكيانات قد قامت على أساس مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية الموحدة على عكس ما كانت تقوم عليه سابقا من طرق مختلفة من دولة لأخرى؛
- العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، وبالتالي فإنّ تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت والمال؛
- إن طبيعة عمل المؤسسات التي تختص في مجال المحاسبة الدولية، وتقوم بمراجعة حسابات الكيانات متعددة الجنسية وأحيانا الكيانات المحلية في الدول التي توجد بها، تواجه مشكلة اختلاف المعاير والممارسات المحاسبية بين دولة وأخرى وهذا ما يلزمها بعمل برامج خاصة لكل دولة على حدى، لذلك تجد نفسها مضطرة إلى تأهيل المحاسبين وتدريبهم على الأنظمة المحاسبية بالعالم وهو ما يكلفها جهدا وأموالا مضاعفة لطبيعة وخصوصية كل نظام محاسبي، ومن ثمّ فإن التوافق الدولي المحاسبي سيسهل للشركات المحاسبية القيام بأعمالها بأقل

[1]- توفيق جوادي، محمد دينوري، التوحيد المحاسبي أم التوافق، معهد الدراسات الاقتصادية والمالية، الطبعة 4،2015، ص 164-165.

تكلفة وهو ما ينعكس كذلك على الكيانات محل المراجعة حيث يتوقع أن تكاليف مراجعتها ستنخفض كذلك؛

- إن زيادة ونمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، وكذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات يجعل التوافق المحاسبي أمرا مرغوبا فيه، فإذا كانت المعلومات القابلة للمقارنة تساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية و توزيع الموارد الاقتصادية على المستوى المحلي فإن الأمر سيكون كذلك بالنسبة للقارات الاقتصادية وتوزيع الموارد على أساس دول، حيث سيسهل العمليات الدولية والتسعير وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد و جعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة؛
- إن التوافق المحاسبي الدولي يمكن أن يسهل على الكيانات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية ومن ثمّ إعطاء الكيانات فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة إن الموجودة بها سواء كان ذلك في صورة وسام رؤوس أموال أو قروض، أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج يعتمدون على التقارير المالية لتحقيق أفضل فرص الاستثمار والإقراض لذلك يفضلون تطبيق المعايير الدولية كون المعلومات المنشورة بالكشوف المالية ستكون أكثر ملائمة وقابلة للمقارنة، وهذا ما يشجع المستثمرين على الاعتماد على المعلومات في تقييم فرص الاستثمار والاقتراض من ثمّ اتخاذ القرارات المناسبة؛
- من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي الدولي رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العام، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- توفر إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الإقتصادية من البيانات.[1]

كما تكمن أهمية وضع معايير المحاسبية أيضا في ضمان تجانس و توحيد المعلومات المحاسبية وإضفاء المصداقية عليها بغية تحكيم عادل بين مصالح فئات مختلفة والتي هي في الأساس غير متجانسة وذلك من خلال:[2]

- تحديد و قياس الإحداث المالية للمؤسسة؛
- توصيل نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس لا؛
- اتخاذ القرار المناسبة وفي الوقت المناسب؛

و لذلك فإنّ الغياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتما إلى:

- استخدام الطرق المحاسبية قد تكون غير سليمة؛
- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات و الأحداث المحاسبية للمؤسسة؛
- صعوبة اتخاذ القرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين.

[1]- توفيق جوادي، محمد دينوري، مرجع سابق، ص 166.
[2]- حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، جامعة وهران، دفعة 2014، ص 60.

وبناء على ما سبق يتضح للباحث إن إتباع وتطبيق معايير المحاسبية الدولية يعمل على توفير معلومات تتصف بالثبات والموثوقية، وبالتالي تفيد في اتخاذ القرار كما يؤدي لإيجاد المعلومات لها قابلية المقارنة ولمنطقية، بالإضافة إلى أنها كلفة معالجة المعلومات تكون قليلة و بالتالي تزيد أهمية إتباع وتطبيق معايير المحاسبة الدولية نسبة لأهميتها في ثبات طرق و معالجتها القياس المحاسبي للعمليات المالية.

2. أسباب وجود معايير المحاسبة الدولية:

لقد جاءت المعايير المحاسبية كضرورة حتمية نتيجة لعدة أسباب سنذكر أبرزها في النقاط التالية:[1]

- العولمة الاقتصادية وكذا نمو التجارة الخارجية وتحريرها ما نتج عنها الاستثمار الدولي المباشر؛
- تطور الأسواق المالية العالمية؛
- الخصخصة في معظم دول العام؛
- التغيرات في أنظمة النقد الدولية؛
- تزايد قو ة الشركات العابرة للقارات سواء عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول أو السيطرة على شركات أخرى.
- تضاعف المعاملات التجارية الدولية سواء بين الحكومات أو الكيانات؛
- تزايد نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أعطت مؤشرات لوجوب إيجاد توازن بين الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار المباشر واحتمالية تضاعفه في المستقبل بين الدول؛
- الحاجة إلى أسس وقواعد تتعدى الحدود الإقليمية من شأنه أن تضبط التعاملات التجارية والمصرفية والمالية؛
- تزايد نسبة العدوى من الأزمات الاقتصادية والمالية والظواهر الاقتصادية الأخرى وخاصة تضخم الصرف؛
- اختلاف العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية؛
- زيادة مساحة الحرية والانفتاح إثر ظهور هيئات ومنظمات محاسبية مالية دولية تدعو إلى إيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية الدولية؛
- التطور الكبير في أنظمة المعلوماتية والاتصال؛
- التنقل الدولي غير المقيّد لعوامل الإنتاج، خاصة حركة رؤوس الأموال بين مختلف القارات الناتجة عن التحفيزات التي تمنحها الدول من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

[1]- مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود أسباب التباين وتقييم التناسق، دار الدراسات المالية والمحاسبية للنشر والتوزيع، العدد2، 2011، ص 81.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي كنظام ملوما محاسبي استجابتا لمعايير المحاسبة الدولية

إن نقائص المخطط المحاسبي الوطني وعدم استجابته للاحتياجات الجديدة للمعلومات فرض على الكثير من الدول إصلاح نظامها المحاسبي وحولها إلى ضرورة واحتياج ملموس يندرج ضمن تحديث وإعادة صياغة كل من المنظومة القانونية و التشريعية، هذا الإصلاح يتمثل في التخلي تماما عن الإطار المحاسبي القديم واقتراح مرجع محاسبي جديد يتماشى ومتطلبات المرحلة الحالية والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.

و لهذا سنكتفي في هذا المبحث التطرق إلى تقديم الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، أهم مبادئه، أهدافه وأهمية تطبيقه، وأخيرا نتطرق إلى آفاقه أو التحديات التي يواجهها.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وأهمية تطبيقه

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي:

النظام المحاسبي المالي جاء ليعمل على ضمان إعداد كشوف مالية تعكس الصورة الصادقة لوضعية الكيانات من خلال تحديد المبادئ التي يجب إتباعها عند عملية التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها، وهذا من أجل توفير معلومات مناسبة تلاءم متطلبات متخذي القرار لتسهيل عولمة الاقتصاديات.

إنّ تبّني النظام المحاسبي المالي كإصلاح للمنظومة المحاسبية بالجزائر أعطى معايير محاسبية جديدة للكيانات والمستوحاة إلى حدّ كبير من المعايير المحاسبية الدولية وجعلها إلزامية التطبيق ابتداء من 2010/01/01 ويتم تنفيذ هذه المعايير استنادا إلى العديد من اللوائح التنظيمية التشريعية.

وقد عرف النظام المحاسبي أو المحاسبة المالية كما جاء في المادة 02 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 على أنّها: " نظام لتنظيم المعلومات المحاسبية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزنته في نهاية السنة المالية ".[1]

وقد ألزم المشرع الجزائري كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية على تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، وقد حددت الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية وفقا للمادة 04 من القانون 07-11 كما يلي:[2]

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، السنة الرابعة والأربعون، المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، القانون 07-11 المادة 02، ص 03.

[2]- بشندوق رفيق، محمد الحبيب مرحوم، السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، دار رماح للنشر والتوزيع، الطبعة 03، 2015، ص 143.

- **الشركات الخاضعة أحكام القانون التجاري:** حصر المشرع الجزائري الشركات التجارية الخاضعة للنظام المحاسبي بموجب المادة 544 من القانون التجاري الجزائري في شركة التضامن، شركة التوصية (البسيطة أو بالسهم)، الشركات ذات المسؤولية المحدودة بما فيها شركة الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة أيضا وفي الأخير شركة المساهمة.
- **التعاونيات:** تمّ إدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي دون تعريفها أو تحديد أنواعها والحالات التي تلتزم فيها بمسك محاسبة مالية، وهذا ما دفع بالبحث إلى تحديد مفهوم التعاونية والحالات التي يستلزم عليها فيها تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، ومن بين هذه التعاونيات نذكر التعاونيات الفلاحية، تعاونيات التأمين، التعاونية العقارية وتعاونيات الاستهلاك التابعة للخدمات الاجتماعية على مستوى الوطني.
- **الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون:** حيث أنّه على كل شخص طبيعي أو معنوي ينتج سلع أو يقدم خدمات تجارية ويزاول نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة حتى ولو لم تكن تجارية فإنّه ملزم بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- **الأشخاص الخاضعون للنظام المحاسبي المالي بموجب نص تنظيم أو قانونها:** لقد وسّع المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ليشمل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يدخلون ضمن الفئات السابقة الذكر، ليلزموا بمسك محاسبة مالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي كمثال: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

يمكن أن نستخلص أنّ النظام المحاسبي المالي جاء ليبين الإطار التصوري للمحاسبة المالية والمبادئ التي يجب احترامها عند مسك المحاسبة وذلك لتنظيمها من خلال إعطاء تعريف وتحديد مجالات التطبيق، وكذا التقديرات والطرق المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد الكشوف المالية وما بين المجمعة والمدمجة،ويمكننا التعبير عمّا قلناه في الشكل التالي:

رقم 06: مكونات النظام المحاسبي المالي.

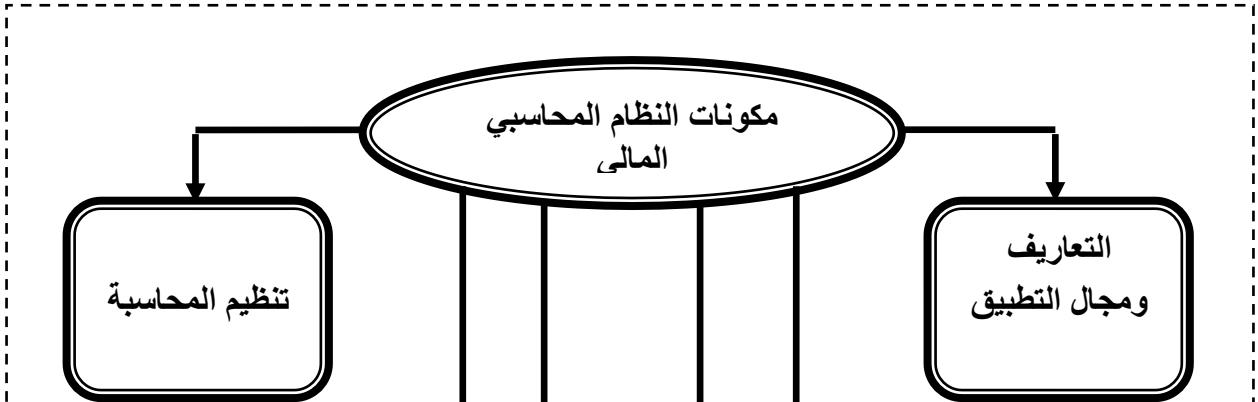

المصدر: مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير عادل، د.ذ.ن، الجزء الأول، 2008، 209.

2. أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[1]

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب، لاسيما في مجالات المحاسبة المالية.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.

[1]- وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والإعتراف والإفصاح المحاسبي، الجزء الأول، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002، الأردن، الطبعة الأولى، ص 110.

- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة. [1]

المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي وأهم مبادئه

1. مبادئ النظام المحاسبي المالي:

تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي:[2]

- **استمرارية النشاط:** يجر ى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فان القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.
- **الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي 31/12 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 31/12 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا .
- **استقلالية الدورات:** إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.
- **قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.
- **قاعدة الوحدة النقدية:** أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.
- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، مرجع سابق، ص 111.

[2]- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91

- **مبدأ استمرارية الطرق:** أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبيق في الدورة المالية و كل تغيير لابد أن يبرر في الملحق.
- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.
- **مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.
- **تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني:** من الضروري حساب العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.
- **مبدأ عدم المقاصة:** المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد.
- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.
- **الصورة الصادقة:** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة،و حتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة،وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق[1].

2. أهداف النظام المحاسبي المالي:

إن النظام المحاسبي المالي ينشئ القواعد العامة لمسك، تجميع، تحديد وتقديم القوائم المالية للمؤسسات والهيئات الخاضعة لمسك المحاسبة من أجل تحقيق الأهداف التالية:[2]

- السماح بالتحكم في الحسابات تمنح كل الضمانات للمسيرين والمساهمين والشركاء، إلى الدولة والمستعملين الآخرين المعنيين بالأمر، كالمستخدمين والدائنين، فيما يخص صدقهم وشفافيتهم.
- إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وأداء و تغيرات الوضعية المالية، للمنشأة، بمراعاة الالتزامات القانونية التي يجب على الوحدات احتر امها، دون استثناء تنظيمها، حجم وطبيعة نشاطها.

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 92.
[2]- نعيجي عبد الكريم، مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة و جباية مجمع الشركات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، تخصص محاسبة ومراقبة تسيير، جامعة وهران، سنة 2017/2016، ص 61.

- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية و فعالية تسييرها.
- نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق منها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين ولضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.
- تخدم ترقية وتعليم المحاسبة و التسيير يرتكز على أسس مشتركة و كذلك لتكوين المهنيين المختصين الأحرار الأجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.
- المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية للقطاع (المؤسسات) على المستوى الوطني انطلاقا من معلومات مراقبة ومجمعة ضمن شروط الموثوقية و السرعة المرضية.
- تستفيد الشركات متعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.
- السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثوق منها لكل المعاملات و العقود الاقتصادية للمؤسسة، حتى تسمح بإعداد تصريحات جبائية موثوق منها، مضمونة، منتظمة (الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على الأرباح)، حيث أن هذه النتيجة ستكون مقربة من القوائم المالية التي تم إعدادها حسب معايير التقرير المالية الدولية IFRS.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي وآفاقه المستقبلية

يتم تقييم مدى حسن تطبيق نظام المحاسبي المالي من خلال تقييم العديد من العناصر و التي يمكننا حصر أهمها في:[1]

- **تقييم المدة المستغرقة:**

غالبا ما تخضع عمليات الإصلاح لبرامج زمنية محددة وتكون فيها الاجراءات متواصلة وفق خطط مدروسة، والمتبع لعملية الاصلاح المحاسبي في الجزائر يرى بأنّها استغرقت فترة زمنية طويلة حيث أنّ انطلاق برامج الإصلاح كان منذ سنة 1999 من خلال القيام بتقييم المخطط المحاسبي الوطني إلا إن تجسيد الفعلي فقد كان بعد 10 سنوات أي بداية السنة 2010، هذا وقد شهد الإصلاح تأجيل لمدة سنة حيث كان من المفترض أن يجسد سنة 2009.

- **تقييم ملائمة و استعداد البيئة المحاسبية:**

حيث يجب توافر مجموعة من الشروط التي يجب على الدولة توفيرها في البيئة المحاسبية، فأولها يجب العمل على تطبيق أو الادخال التدريجي للنظام المحاسبي المالي والتكفل بتكوين الإطارات والمختصين والمهنيين، كما يجب أيضا تحديد مختلف التشريعات والتنظيمات التي تتعلق تهذى القانون و كذا الانخراط في البرامج التي تنظمها الجمعيات المحاسبية والدولية والمراقب لهذه الشروط يرى بأنه كان هنالك نوع من لتماطل في إصدار القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا النظام، حيث ومنذ سنتي 1999 و 2000 أين بدأ الحديث عن إصلاح المنظومة

[1]- جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، دار الأبحاث الاقتصادية والإدارية، الطبعة 06، 2009، ص 84.

المحاسبية لم يتم إصدار القوانين حتى سنة 2007، كما نرى بأنّ التكوين كان محتشما وعاما، فعلى عكس الكيانات الاقتصادية الكبرى في الجزائر وخاصة الكيانات العمومية لا نجد كيانات تحتوي مهنيين مكونين على مبادئ وأسس النظام المحاسبي المالي وهذا ما يشكل عائق حتى بعد 8 سنوات من تبني النظام فكان يجب تكوين المهنيين قبل إحلال النظام المحاسبي المالي مكان المخطط المحاسبي الوطني و حتى هذا الإحلال لم يكن بشكل تدريجي.

- **تقييم إلهيات التي أوكلت إليها عملية متابعة سير النظام المحاسبي المالي:**

وربما هنا أين ظهرت عوائق كثيرة فحسب المختصين فانه كان من الخطأ عدم إشراك إدارة الضرائب ومهني المحاسبة في عملية الاصلاح خاصة وأنّهم من الأطراف الفاعلة في البيئة المحاسبية، كما أنّه كان من المفترض على الكيانات التي أوكلت إليها عملية الإشراف على الإصلاح وتنفيذ إجراءاته الاعتماد على الشفافية والوضوح، إلا أنّ القرارات التي تم اتخاذها كانت متأخرة حيث تمّ إصدار مذكرة منهجية لتطبيق النظام المحاسبي المالي في 2010-10-29 أي بعد إحدى عشر شهرا من تطبيق النظام، كما تم إعداد مرسوم تنفيذي رقم 24-11 المؤرخ في 2011-1-27و تم إصداره 2011-02-02 أي سنة بعد تطبيق النظام.

- **طريقة تبني الجزائر لهذا النظام:**

اعتمدت الجزائر في تبني معايير المحاسبية الدولية على مدخل السياسي البحث و الذي تعيبه عدة نقائص حيث يعتبر اقل استجابة للاحتياجات المتغيرة و لذلك كان هنالك بطئ في تبني النظام نظرا لان تغيير القوانين للاستجابة للتطورات الجديدة وفق هذا النظام يستغرق وقتا طويلا كما يرتكز على العموميات دون المفردات أو المكونات. [1]

[1]- جودي محمد رمزي، المرجع السابق، ص 84.

خلاصة الفصل:

لقد لعبت المنظمات الإقليمية والدولية دورا هاما في تطوير النظرية المحاسبية من خلال وضع معايير محاسبية دولية مكنت المحاسبين من حل مشاكل تعدد مصالح المجتمعات وتعارضها، حيث كان اعتماد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المنظمات المحاسبية الدولية خيار استراتيجي لا يمكن الرجوع عنه كونها دليل للمهنيين في أنحاء العالم، كما أنّها تحوز على قبول معظم المنظمات المهنية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك أنّها تعزز وتحسن توعية مخرجات المحاسبة حيث تكون محللة بطريقة سليمة وموحدة والتي تقود إلى اتخاذ القرار الأنسب.

وبالرغم من الصعوبات والعقبات التي حالت دون تطبيق المعايير مباشرة إلا أنّه كان هنالك سعي إلى تحقيق التناغم والتوافق من جهة وتبني المعايير ذاتها وتطبيقها من جهة أخرى، وفعلا أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمحدثة عددا من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر لهذه المعايير، حيث أصبحت منذ 2005، معايير إلزامية في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا أيضا. وأما على المستوى العربي فقد كانت للعديد من البلدان العربية على غرار مجلس التعاون الخليجي وتونس والعراق وغيرها تجارب مميزة في تبني معايير المحاسبة الدولية لتحقيق التوحيد المحاسبي.

الفصل الثالث:

نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار

تمهيد:

يعتبر موضوع اتخاذ القرارات ذو أهمية كبيرة، وذلك لارتباطه بكل من حياة الأفراد والمنظمات الإدارية وحتى حياة الدول.

وتبرز أهمية القرارات على مستوى حياة الأفراد من خلال تعدد المواقف والمشاكل التي تجعل الإنسان مهما اختلف وضعه الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، ويتخذ القرارات بالاعتماد على الحدس والأحكام الشخصية بعيدا عن بدائل بشكل فطري، ثم اختيار البديل الذي يناسبه، أما على مستوى المنظمات الإدارية فتعتبر القرارات جوهر عمل القيادة ونقطة انطلاق جميع النشاطات والوسيلة الوحيدة لحل المشاكل التي تواجهها، وتزداد هذه القرارات أهمية وخطورة كلما ازداد حجم هذه المنظمات وازداد اتصالها مع الخارج، لذا يلقى موضوع اتخاذ القرارات اهتمام العديد من الهيئات المتخصصة التي تعمل على تطوير أساليب اتخاذ القرارات من بينها المعهد الأمريكي لعلوم اتخاذ القرارات وعلوم السياسات.

وينقسم هذا الفصل إلى:
- المبحث الأول: القرار وعملية اتخاذ القرار.
- المبحث الثاني: نظام المحاسبي كأداة للتخطيط الاستراتيجي.

المبحث الأول: القرار وعملية اتخاذ القرار

إن اتخاذ القرارات هي عملية جوهرية في الإدارة، ولهذا فهي تقع على عاتق القادة الإداريين في كل المستويات التنظيمية، فالقرارات تمثل صلب العملية الإدارية وجوهرها، إذ

يتوقف على مدى نجاحها نجاح المؤسسة في تحقيقها الأهداف المنشودة. فاتخاذ القرارات إذن ليست وظيفة في ذاتها، نما وسيلة القائد الإداري في القيام بوظائف الإدارة. وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى: تعريف اتخاذ القرار وأهميته، مختلف أنواعه، وأخيرا مراحل اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار وأهميتها

إنّ عملية اتخاذ القرار تصبح أكثر أهمية على مستوى المؤسسات، ذلك لأنّ القرار لا يتعلق بشخص واحد وإنّما يتضمن عدة أفراد أو جماعات، ويشمل عدة جوانب بعضها فني والآخر تنظيمي ومالي وقانوني...الخ.

1. مفهوم القرار وعملية اتخاذ القرار:

القرار لغة: هو الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خالف.

كما عرف القرار على أنّه: "يعني اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج، أو الحل الأفضل- الأحسن- من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة ".[1]

القرار اصطلاحا:

القرار هو: " الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو هو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة، واختيار الحل الأمثل من بينها ".[2]

ويعرف كذالك بأنه: " اختيار أنسب وليس أمثل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة ".[3]

وعرف القرار أيضا على أنّه: " الاختيار المدرك بين عدة بدائل أو مواقف سلوكية، من أجل تحقيق هدف أو أهداف معينة، على أن يكون ذلك الاختيار مصحوبا بتحديد إجراءات التنفيذ".

فاتخاذ القرار يعني: " قيام الفرد بالمفاضلة بين بعض البدائل التي تم اختيارها في ضوء معايير محددة لاختيار البديل الأكثر مناسبة للتعامل مع المشكلة أو الحدث. وعليه فاتخاذ القرار هو بالدرجة الأولى عملية عقلانية ورشيدة تتبلور في ثالث عمليات فرعية هي: البحث والمقارنة بين البدائل والاختيار ".[4]

وعليه فقد فرق أحد الباحثين بين القرار وعملية اتخاذ القرار ليقترح أن القرار هو المخرج النهائي للعملية، أما عملية اتخاذ القرار فتتضمن الأحداث التي تؤدي إلى نقطة الاختيار وما يليها.

---

[1]- سكينة بن حمود، مدخل للتسيير والعمليات الإدارية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 179.

[2]- إبراهيم عبد العزيز شيحا، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، ص 341.

[3]- حسين بلعجو ز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 99.

[4]- محمود شحماط، المدخل لعلم الإدارة العامة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 98.

التعريف الإجرائي:

اتخاذ القرار نقصد به: "هو الفصل بين عدة اختيارات متاحة وتفضيل إحداها بناءا على معلومات دقيقة، أي أن عملية اتخاذ القرار تنطوي على بديلين أو أكثر وعلى وجود هدف، لأنّه إذا لم يوجد إلا بديل واحد فليس هناك من قرار ليتخذ. وعلى هذا فإن أساس عملية اتخاذ القرارات هو وجود البدائل (بديلين أو أكثر) ".[1]

2. أهمية اتخاذ القرار:[2]

تنبع أهمية اتخاذ القرارات من ارتباطه الشديد بحياتنا اليومية كأفراد وجماعات، ومنظمات إدارية صغيرة وكبيرة، محلية ودولية، هذا بالإضافة إلى أن موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية خاصة من الناحيتين العلمية والعملية.

1.2 أهمية القرارات من الناحية العلمية:

- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية ناجعة لتطبيق السياسات والإستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية.
- تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعال في القيام بكافة العمليات الإدارية، مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.
- تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والإستراتيجيات العامة في المنظمة.
- تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.

2.2 أهمية القرارات من الناحية العملية:

- تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار. الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات، والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة.
- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها بأسلوب علمي وعملي. .
- تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية.

المطلب الثاني: أنواع القرارات المتخذة

[1]- رافدة الحريري، مهارات القيادة التر بوية في اتخاذ القرارات الإدارية، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 219.

[2]- خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ط1، ص 46-45.

هناك عدة تصنيفات للقرارات سنذكرها في النقاط التالية:[1]

1. تصنيف على أساس الهدف: تشمل كل من:

- **القرارات الفعالة:** هي التي تتم على أعلى مستوى من الفهم الفكري بمعنى أنها تتصدى لمفاهيم فكرية عالية مجردة، مفاهيم إستراتيجية شاملة ذات تأثير قوي ينفذ ويحقق نتيجة فعالة.
- **القرارات غير فعالة:** وهي التي تتم على مستوى من الفكر المجرد، مفاهيم جزئية لا يسعى لتحقيق هدف مؤثر فعال.

2. تصنيف حسب المستوى الإداري: تضم ما يلي:

- **القرارات التشغيلية:** تصنع في المستويات الدنيا بالتنظيم وتتعلق بالعملية التشغيلية للمنظمة مثل: الرقابة على المخزون، اختيار وسيلة الإنتاج.
- **القرارات الإدارية:** تصنع عند مستوى الإدارة الوسطى حيث يقوم المديرون بصنع قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء ويتم بمقتضاها التأكد من أن الموارد قد تمّ الحصول عليها واستخدامها بكفاءة وفعالية في تحقيق أهداف المنظمة مثل التنبؤ بالمبيعات.
- **القرارات الإستراتيجية:** تصنع عند قمة المنظمة بواسطة الإدارة العليا وهي التي تغطي مدى زمني طويل مثل قرارات البحوث والتطوير، وقرارات التوسع عن الانضمام في مجموعات مؤسسية أخرى، قرارات المنتج الجديد.

3. تصنيف حسب توافر البيانات والمعلومات: نقصد بها:

- **القرارات المبرمجة:** هي التي تتصف بأنها متكررة وروتينية ومحددة جيدا، وتوجد إجراءات مسبقة لحلها ويلاحظ في هذا النوع من القرارات أن معايير الحكم عليها عادة ما تكون واضحة وغالبا ما تتوفر معلومات وبيانات كافية بشأنها، كما أنه من السهل تحديد البدائل منها ومن ثم فهناك تأكد نسبي أن البديل المختار سوف يترتب عليه حل المشكلة بفاعلية.
- **القرارات غير مبرمجة:** هي التي تتصف بأنها غير متكررة وغير روتينية وغير محددة جيدا وال توجد إجراءات معروفة مسبقا لحلها وعادة ما تظهر الحاجة لصنع هذه القرارات عندما تواجه المنظمة مشكلة لا توجد خبرات مسبقة بشأن كيفية حلها وفي هذا النوع من القرارات لا توجد أنماط محددة لحل هذا النوع من المشكلات وبالتالي يسود فيها حالة عدم التأكد.
- **القرارات شبه المبرمجة:** هي التي يمكن تحديد بعض مراحلها بصورة جيدة وتتوافر قدر من المعلومات والبيانات بشأنها، أما البعض الآخر منها فيصعب تحديده بصورة جيدة ويتصف بعدم التأكد ومن ثم يمكن برمجة جزء من تلك القرارات.

4. تصنيف بحسب من القائم باتخاذ القرار: تضم كل من:

[1]- منى عطية خزام خليل، الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، سوريا، 2009، ص 91.

- **القرارات الشخصية:** تخص المدير كفرد وليس كعضو في التنظيم الإداري وبذلك فإنّ القرارات الشخصية لا يمكن تفويضها للآخرين.
- **القرارات التنظيمية:** المدير هنا يتخذ القرارات الشخصية التي تعمل على تحقيق الأهداف الشخصية، ويتخذ القرارات التنظيمية التي تهدف لتحقيق الأهداف التنظيمية وأحيانا قد يتوافق كل منهما ويسهل تحقيق أهداف أخرى وأحيانا أخرى[1].

المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة إجراءات وذلك بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين، وهناك تصنيفات مختلفة لمراحل وخطوات عملية اتخاذ القرار وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة. سنعرضها في السياق التالي: [2]

- **المرحلة الأولى: تشخيص طبيعة المشكلة**

تنشأ المشكلة نتيجة وجود اختلاف بين الحالة القائمة عن الحالة المرغوب الوصول إليها أي وجود تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة.

إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم المسير بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها(الأهداف)، أي يتوجب عليه أوال تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها، ثم اكتشاف طبيعة المشكلة وارتباطها مع جوانب الإنتاج الأخرى، وغالبا ما تكون المشكلات في شكل مما يلي:

- مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل دوام العاملين.
- مشاكل حيوية: يكون نطاق آثارها أوسع من المشكلات التقليدية على سير العمل مثل وضع الخطط.
- مشاكل طارئة: تحدث بشكل طارئ بسبب التغير في ظروف البيئة المحيطة بالمنظمة أو عوامل أخرى كتعطل الآلات وتأخر وصول المواد.

- **المرحلة الثانية: تحليل المشكلة وإيجاد البدائل (الحلول المختلفة)**

تختلف طرق الوصول إلى الحلول المثالية حسب طبيعة وظروف كل مشكلة، وتصنف المشكلات عموما إلى ثلاث أنواع حسب مدو وضوح بنيتها، وهي:

- مشكلات محددة البنية.
- مشكلات ذات بنية ضعيفة التحديد.
- مشكلات غير محددة البنية.

---

[1]- منى عطية خزام خليل، مرجع سابق، ص 92.

[2]- كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 46.

تميز المشكلات ذات البنية المحددة بالوضوح وبالتحديد الدقيق للأهداف والبدائل والنفقات، كذلك القرارات نفسها يتم اتخاذها استنادا إلى إجراءات وقواعد محددة مسبقا، وهكذا فإنّ حل المشكلات من هذا النوع يتم بطريقة محددة باستخدام إجراءات وقواعد ومنهج واضح ومعروف تماما.

أما المشكلات ذات البنية الضعيفة التحديد فتتعلق عادة بوضع الخطط والسياسات بعيدة المدى فيما يخص مختلف جوانب ومجالات نشاط المؤسسة والتي يتم تنفيذها على مراحل، وتتميز هذه المشكلات بعدم التأكد الشديد وصعوبة صياغة الأهداف والبدائل بشكل دقيق ومحدد، ويعتمد حل مثل هذه المشكلات على التجربة والخبرة والتفكير المنطقي المنظم لمتخذ القرار وعلى مستوى تأهيله وكفاءته، أما الطريقة العملية لحل هذا النوع من المشكلات فتعتمد على التفكير الذهني وتحليل آراء الخبراء وغيرها.

- **المرحلة الثالثة: تقييم البدائل**

تتم هذه الخطوة بتحديد كافة نقاط الضعف والقوة لكل بديل من البدائل المتاحة (الحلول)، ويعتمد المدير في ذلك على خبرته وعلى دقة المعلومات المتعلقة بكل بديل وله أن يستعين بخبرات الآخرين لأنّه لن يكون ملما بكافة نقاط القوة والضعف لكل بديل، إن المشكلة الأولى التي ستواجهه في هذه الخطوة هو عدم إمكانية تحديد آثار هذه النقاط قوة أم ضعفا نظرا لارتباطها وارتباط آثارها بالمستقبل، ولمواجهة هذه المشكلة ينبغي عليه التنبؤ بآثار كل بديل، أما المشكلة الثانية فتكمن في إعادة تقييم بديل آخر إذ ترتب عن البديل السابق آثار سلبية، وبالتالي يصبح الموقف أكثر تعقيدا إذا كان الموقف لا يسمح بانتظار معرفة كافة النتائج المترتبة عن القرار.

- **المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار(اختيار البديل الأمثل)**

ويتم في هذه المرحلة اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل، وهنا يقوم المدير باتخاذ القرار استنادا إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلائم كافة المتطلبات والعوامل الأخرى للمشكلة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة، فقد يفضل أحيانا حال آخر غير الحل أو البديل الأفضل لاعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية في المؤسسة ال تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المسؤولين عن التنفيذ، وهكذا فإن هذه المرحلة تراعي عدة عوامل هي:

- التأكد من قابلية البديل الذي تم اختياره للتنفيذ ومدى ملائمته للمتطلبات وللظروف الحالية للمؤسسة.
- الصيغة العملية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب. [1]

[1]- كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص 47-48.

-

- **المرحلة الخامسة: تنفيذ القرار ومتابعته**

تتميز طبيعة القرار بأن تنفيذه يتم عن طريق الآخرين، والمدير يقوم فقط بهذه المرحلة بتوجيه القائمين على التنفيذ مبينا لهم العمل الذي يتوجب عليهم القيام به، وهذا يتطلب تفهم القرار من قبل منفذيه وتحفيزهم على أدائه، ويتم ذلك من خلال مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات حيث يشعر المنفذون بأن القرار من صنعهم، ومن المهم جدا أن تنسجم أهداف القرارات مع أهداف وطموحات القائمين على تنفيذها حيث ينعكس ذلك في رفع هؤلاء المنفذين لمستوى أدائهم وتحسينه.

وبعدما يبدأ تطبيق القرار، يقوم متخذ القرار بالمتابعة المستمرة ليتعرف على أوجه القصور والعقبات التي تنشأ أثناء التنفيذ لتذليلها، ويمكنه من خلال المتابعة المستمرة الوقوف على النتائج والمتطلبات، وتأسيسا على ذلك النظر في تعديل القرار أو اتخاذ إجراءات إضافية لتنفيذه وغيرها.

الشكل رقم 07: مراحل عملية اتخاذ القرار

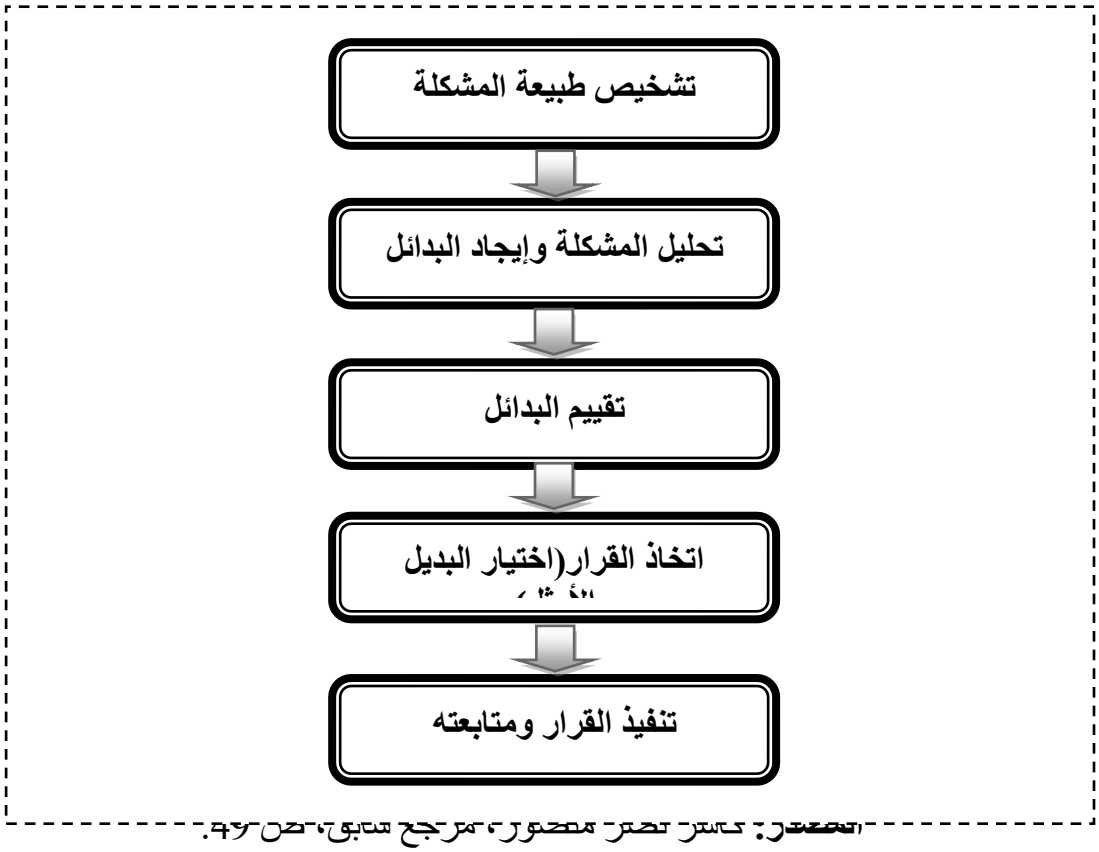

المصدر: كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص 49.

المبحث الثاني: نظام المحاسبي كأداة للتخطيط الاستراتيجي

لقد تزايدت احتياجات الإدارة إلى المعلومات المحاسبية لممارسة وظيفة التخطيط والرقابة خاصة مع زيادة حدة المنافسة والتغير المستمر في البيئة والمناخ الاقتصادي العامي الذي أدى بدوره إلى التركيز على التخطيط والرقابة و اتخاذ القرار الأمثل لتحقيق الأهداف المنتظرة، حيث أنه لا يمكن تصور وجود تخطيط دون وجود لرقابة حقيقية و خطة مسبقة ترسم طريق الكيان لتحقيق نجاحه والتنبؤ بالنتائج المحتملة لطرح البدائل، و حتّى يتم القيام بهذه الوظائف على أكمل وجه لابدّ من وجود نظام معلومات محاسبي فعال يساعد الإدارة في عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي كأداة للتخطيط

يعتبر النظام المعلوماتي المحاسبي كأداة للتخطيط حيث تحتل هذه الوظيفة مكانة هامة في الإدارة الحديثة نظرا لدورها في إنجاح المشاريع وتحقيق أهداف الكيان، فالتخطيط عبارة عن مجموعة من الإجراءات والنشاطات والأساليب المتبعة والسياسات الضرورية التي تربط بن أهداف الكيان وإمكانياته وموارده المتاحة بهدف الحدّ من درجة المخاطرة والقدرة على مواجهة الظروف في المستقبل، و تمثل المعلومات المحاسبية مرتكزا أساسيا في عملية التخطيط، بحيث يمكن إبراز دو ر نظام المعلومات المحاسبية في هذا المجال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02: دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية التخطيط

المراحل	الدور المحاسبي
تحديد الأهداف	تقديم بيانات متعلقة بدراسة وتحليل الأهداف المرسومة للكيان.
جمع البيانات والمعلومات	تقديم بيانات عن تحليل التعادل أي دراسة العلاقة بين التكلفة، الحجم والربح من أجل تحديد التفاعل الأفضل بين هذه المتغيرات ليمكن اعتباره كأساس لعمليات الكيان في الفترة القادمة.
تجميع الموارد	تقدم البيانات المتعلقة بقوائم اللوازم والاحتياجات وفي المقابل البيانات المتعلقة بالتدفقات المالية المستقبلية والمصادر الأنسب للحصول عليها.

إعداد المعايير	تقدم البيانات المتعلقة بإعداد المعايير الكمية وتحويلها إلى معايير مالية في شكل توازنات تخطيطية تعكس نشاط الكيان في الفترة المستقبلية في صورة كمية ومالية.
إعداد الخطط وسياسات العمل	تقدم البيانات المتعلقة بإعداد الخطط والبرامج والسياسات التفصيلية والتنسيقية بينها على مستوى مختلف الإدارات بالكيان.

المصدر: كحالة جبرائيل جوزيف، حنان رضوان حلوف، المحاسبة الإدارية دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2002، ص 15-16.

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبي كأداة للرقابة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي ركيزة أساسية للرقابة، حيث أنّه بعد وضع الخطط وتحديد سياسات العمل تأتي الرقابة مباشرة لتعمل على متابعة التنفيذ الفعلي للتأكد من أنّ الأداء الفعلي يتم وفقا لما خطّط له واكتشاف الأخطاء والانحرافات وتحليلها للتّعرف على أسباب حدوثها وتقديم تقارير للإدارة لاتّخاذ التصحيحات اللازمة، ويظهر دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية الرقابة في بناءه لهيكل معلومات يترجم نتائج الكيان وعناصر أدائه بشكل يسمح بالتحكم في إدارته.

ويتم تقييم أدائه بالنسبة لمحيطه وسوقه من خلال تصنيف المعلومات على أساس مجموعة الأنشطة الحالية والممكنة التي تمثل موقعها الحالي أو المستقبلي في سوق أعمالها، وهذا ما يسمح بالتعديل الملائم للخطط من أجل التكيف مع متغيرات السوق والمنافسة عن طريق إعادة الهيكلة الإستراتيجية، أي الاحتياط دائما من المستقبل أو ما يعرف باليقظة الإستراتيجية.

أمّا بالنسبة لأدائه الداخلي فيتم تقييم نتائجه من خلال متابعة مدى توافق سير الخطّة مع شروط الإنتاج وتحديد مناطق الضّعف الداخلي وإلغائها، كما يسمح عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بهيكلة السوق والبنى الداخلية للإنتاج بتحديد مناطق الإحلال في اختيارات الأنشطة والتنظيم الداخلي للكيان.[1]

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي كأداة لاتخاذ القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار محور نشاط الكيان وجوهره الرئيسي، فنجاحه مرتبط بمدى توفيقه في اتخاذ القرارات واختيار البدائل المثلى، فكان لزاما على أصحاب القرار في ظل رهانات العولمة المعلوماتية تكثيف السعي للحصول على أكبر قدر من المعلومات الدقيقة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة، ويكون ذلك عبر المرور بمراحل محددة نذكر منها: [2]

- تحديد ومقاربة المشكلة المراد حلها وغالبا الطرح الجيّد للمشكلة يكون أصعب من حلها؛
- تحديد أهداف النظام الكلي والأنظمة الفرعية التّي طرحت من خلالها المسائل المراد حلها؛

[1]- سفيان بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، 2016/2015، جامعة وهران، ص 35.
[2]- محمد عبد الفتاح، اتخاذ القرارات التنظيمية، الطلعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 138.

- جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وترتيبها؛
- حصر البدائل الممكنة والمتاحة؛
- تقييم كل بديل بالنظر إلى آثاره على الهدف المراد تحقيقه واختيار البديل الأمثل؛
- متابعة ومراقبة نتائج القرار والتحقق من آثاره.

وتساعد المعلومة الصحيحة السليمة التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التقييم والتطوير، حيث تكون لها القدرة على التأثير على القرارات المختلفة، ويظهر استخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار في المجالات التالية: [1]

- قرار تخصيص الموارد: حيث يتطلب هذا القرار معلومات عن الموارد المتاحة والمجالات البديلة لاستخدامها وهذا ما يوفره النظام المحاسبي.
- قرار التصنيع أو الشراء: حيث يتطلب هذا القرار معلومات حول المفاضلة بين قرار التصنيع وقرار الشراء، بإبراز مزايا ومساوئ كل بديل.
- قرار الإضافة أو التخلص من أحد خطوط الإنتاج: إذ يوفر النظام المحاسبي المعلومات اللازمة حول متطلبات السوق والواقع الفعلي لمكانة المنتوجات وهذا ما يساعد في اتخاذ القرار الأمثل لإضافة أو التخلي عن منتوج معين.
- قرارات التسعير: إذ يوفّر النظام المحاسبي لاتخاذ هذا النوع من القرارات جميع المعلومات المتعلقة بالتكاليف وظروف السوق وحجم الطلب على منتوجات الكيان واتجاهات المستهلكين.

كما تختلف المعلومات المحاسبية من منتوج لآخر حسب المستوى الإداري لمتخذي القرار في الكيان، حيث نجد المعلومات الإستراتيجية و التي تتعلق بفترة زمنية طويلة نسبيا تخص استراتيجيات الكيان ويتم من خلالها تحديد الموارد، والمعلومات الوظيفية وهي معلومات تخص سنة تتعلق بالأنشطة الوظيفية للكيان في الغالب، أما المعلومات التنفيذية فهي المعلومات المتعلقة بالأحداث والعمليات اليومية وتهتم بتحديد وسائل وأساليب الإنتاج، فلنظام المعلومات المحاسبي أثر كبير وفعال على عملية اتخاذ القرار من خلال مختلف المعلومات التّي يوفرها لأصحاب المصلحة ونختصر كل ما قلناه في الشكل التالي:

[1]- محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 139.

الشكل رقم 08: دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار.

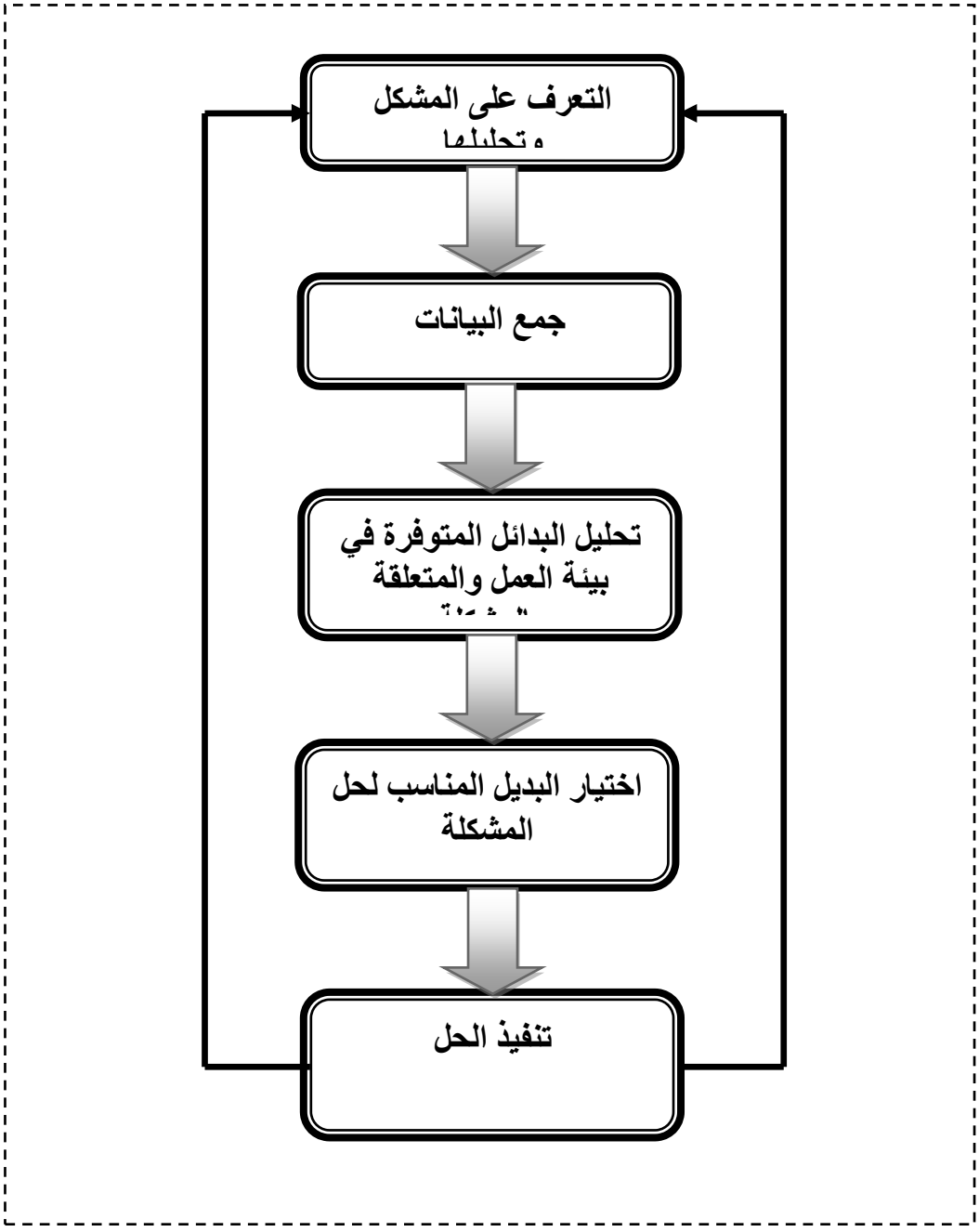

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن عملية اتخاذ القرار تمثل أحد الأنشطة الإستراتيجية في العمل الإداري وكذلك فإنّ المعلومات تعبر أساسا لاتخاذ القرار، ولكي يكون القرار جيدا وصائبا إلى حد ما يجب أن يعتمد على المعلومة الملائمة من بينها المعلومة المحاسبية، وقد اكتسبت عملية اتخاذ القرار أهمية بالغة في العصر الحديث خاصة بعد أن أصبحت المنشآت الاقتصادية تعمل بمواد كثيرة وبمعدات ضخمة وأصبحت تقوم باستثمار أموال ضخمة وأصبحت عملية اتخاذ القرار في مجال الإدارة بمثابة المحرك الحقيقي لنشاط المنظمات ونقطة الانطلاق نحو تحقيق الأهداف المرجوة وغياب النظام المحاسبي في المؤسسة يعني عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الاستمرارية وصعوبة تحقيق الفعالية في بعض الأنشطة الخاصة بالمؤسسة.

الفصل الرابع:

دراسة ميدانية على مستوى

مؤسسة ميناء مستغانم

تمهيد الفصل:

بعد تعرضنا لمختلف جوانب إشكالية بحثنا المتمثلة في تحديد الإطار المفاهيمي للجانب النظري، سنحاول في هذا الفصل إسقاط المفاهيم والمعطيات التي تطرقنا لها سابقا على مؤسسة ميناء مستغانم من خلال التعرف على مدى تبنيها لنظام معلوماتي محاسبي يوافق المعايير المحاسبية أجل اتخاذ قرارات مناسبة، ومن أجل التوافق مع ما تم تقديمه في الفصل النظري والممارسة على أرض الواقع، ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.
- المبحث الثاني: تحليل المعلومات وعرض النتائج.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

من أجل إسقاط المفاهيم التي عرضت في الجانب النظري على الواقع في المؤسسات الجزائرية، تنصب الدراسة التطبيقية على مؤسسة ميناء مستغانم بعين الحجر نظرا لتطبيقهما لنظام معلومات محاسبي على مستوى مصالحها.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

1. نشأة ميناء مستغانم:

البداية الحقيقية لميناء مستغانم في 1833 مع الوقت ازداد عدد السكان و ازدادت معه العمليات التجارية 2400 طن و الحاجز يبلغ 325 متر. وأول مشروع ميناء يعود تاريخه إلى 1882، ولكن الأشغال فيه بدأت في 1890 و انتهت 1897، الحاجز وصل إلى 725 متر وطريق السكة الحديدية وصل إلى الأرضية المسطحة للميناء، وأول طريق جنوب غرب بدأ في 1898كما قد انتهت الأشغال الأولى لمربط السفن في 1904، وفي تلك الفترة لم يكن للميناء بعد أرصفة و قد تخصصت في استغلال الحبوب و الخمور، و بعد الحرب العالمية الثانية تم تجهيز الميناء بمعدات إلى أن توصل إلى احتلال المرتبة السادسة بالنسبة للموانئ الجزائرية، حيث يصدر كل المنتوجات الوطنية من الخمور و الحمضيات والأغنام والأحصنة و يستورد المنتوجات وضعت لتطور الميناء.

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية أنشأت في إطار إصلاح نظام الميناء التجاري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982.

ورثت المؤسسة ابتداء من نوفمبر 1982 الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ وكذلك تلك بالشركة وطنية للشحن والتفريغ كما استندت إليها.

من جهة أخرى مهام القطر الموكلة فيما قبل للشركة الوطنية للملاحة أصبح دورها مسؤولا عن تسيير أملاك الدولة المينائية.

في 29 فيفري 1989 شقت المؤسسة طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم رأسمالها 25000000 دج تحت الحيازة الكامل لشركة تسيير مساهمات الدولية للموانئ. تحمل السجل التجاري رقم 01.

تخضع للقوانين التجارية والمدنية طبقا للأحكام القانونية 88-01. وكذلك 88-03 و 88-04 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988 والمتضمنة لنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988 والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988، 27 فيفري 2008 تم دفع رأس المال الشركة إلى 500000000 دج.

2. مهام وأهداف مؤسسة ميناء مستغانم:

- **مهام مؤسسة ميناء مستغانم:** يمكن إيجاز مهام مؤسسة ميناء مستغانم في النقاط التالية:
  - استثمار وتطوير ميناء مستغانم؛

- استغلال الآلات والإنشاءات المينائية؛
- إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية؛
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين؛
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية؛
- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

- **أهداف مؤسسة ميناء مستغانم**: يمكن إيجاز أهداف مؤسسة ميناء مستغانم في النقاط التالية:

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدّة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر؛
- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية)؛
- كون الآذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين؛
- تسيير أملاك الدولة؛
- تسيير الاستثمار و تطوير ميناء مستغانم؛
- استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية؛
- تنفيذ أشغال الصيانة و التهيئة و تجديد البنيات الفوقية للميناء؛
- إصدار برنامج أشغال الصيانة و التهيئة و خلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين؛
- تنفيذ عمليات الشحن و التفريغ و التشوين المينائية؛
- تنفيذ عمليات القطر و الإرشاد و الرسو...الخ؛
- تنفيذ كل العمليات التجارية،المالية، الصناعية، و العقارية المرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالهدف الاجتماعي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة، تقديم مديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة

1. الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة:

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة الإطار الذي بمقتضاه يتم رسم سلوك جميع الأفراد داخل المنظمة دون الأخذ بعين الاعتبار لمواقعهم التنظيمية و منه فان الهيكل التنظيمي هو الوسيلة الإنسانية لتجميع الأنشطة و تحديد العلاقات الوظيفة بين مختلف المنتوجات.

تتكون مؤسسة ميناء مستغانم من عدة مديريات أهمها:

1. المديرية العامة:

مكلفة هذه المديرية بالاستقبال والربط والتنشيط ومراقبة كل النشاطات المتعلقة بالتسيير وتطوير المؤسسة وهي تشمل المدير العام، نائبه، الأمانة العامة، مصلحة المراقبة.

2. مديرية الإدارة العامة:

مكلفة بتنظيم وتنفيذ كل النشاطات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية والعلاقات العامة وتسهر على تطبيق القوانين والقواعد الاجتماعية.

3. مديرية المالية والمحاسبة:

تعمل على تحديد نشاط الأهداف العامة وتسهر على هذه الأهداف مع السياسة المالية للمؤسسة والتي تتكلف بتنفيذها وتملك سجلات محاسبية للعمليات المالية وتنقسم إلى:

- المصلحة المالية والمخططات.
- مصلحة الدراسات والمخططات.

4. مديرية الاستثمار التجاري:

مكلفة بتنظيم ومراقبة النشاط المتعلق باستثمارات الميناء، والتطويرات التقنية التجارية.

5. مديرية القيادة:

مكلفة بالتسيير الحسن لحركة البواخر وقت دخولها إلى الميناء وحتى خروجها ووقاية أشغال الميناء القواعد الخاصة بالاستغلال وتنقسم إلى:

- قسم الشرطة والأمن.
- قسم الملاحة.

6. مديرية الأشغال والصيانة:

تعمل هذه الأخيرة على التنبؤ والتنظيم ومراقبة جميع الأشغال والصيانة وتنقسم إلى مصلحتين:

- مصلحة الصيانة.
- مصلحة الأشغال.

الشكل رقم 09: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

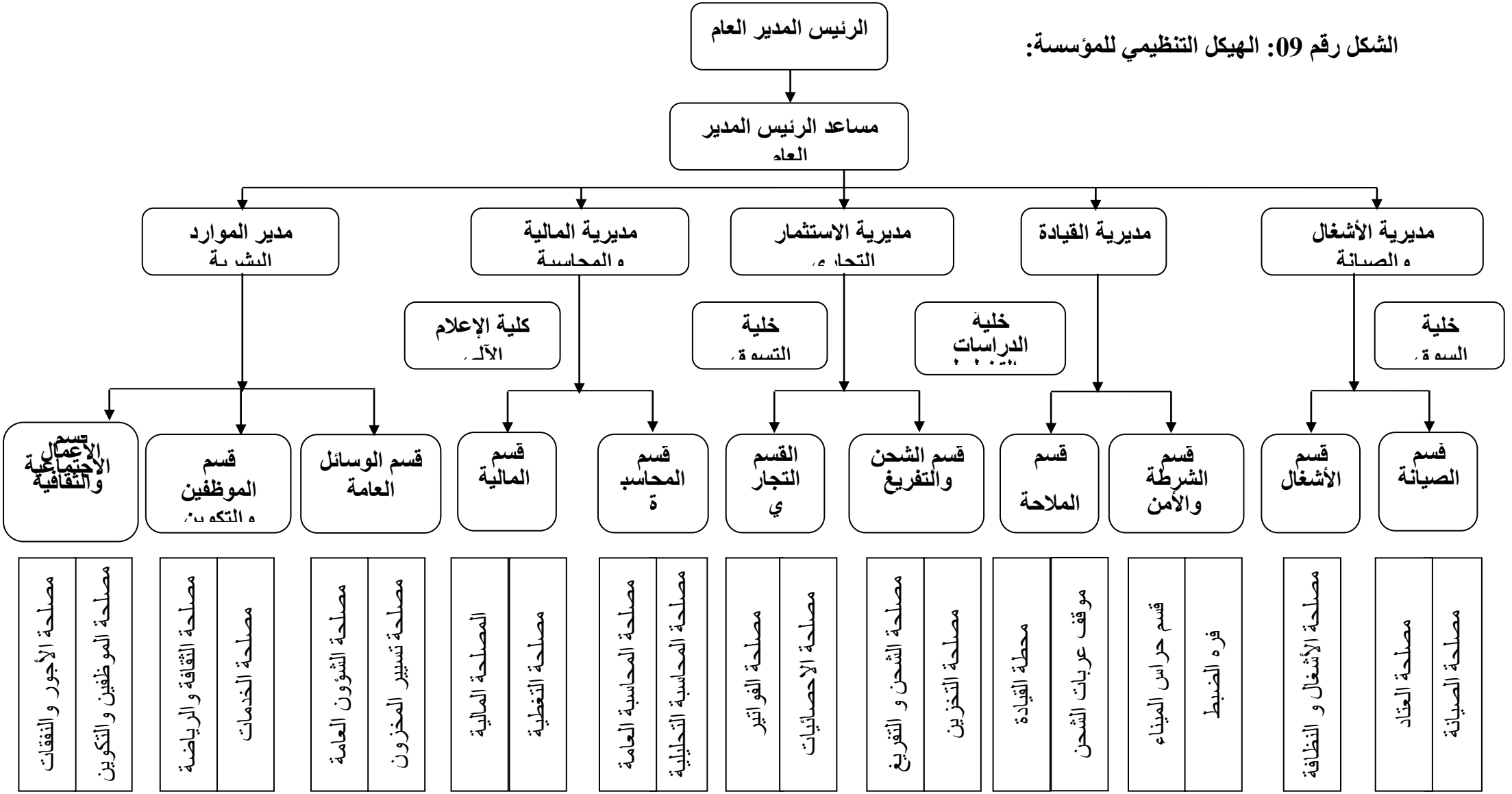

2. تقديم مديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة:

1. تركيبة المديرية:

أ. مصلحة المحاسبة:

مكلفة بإتيان المحاسبة بموجب قانون المخطط الوطني للمحاسبة، وإنّها تتكون من الأقسام التالية: المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

- **مصلحة المحاسبة العامة**: مكلفة بتسجيل جميع العمليات المحاسبية وكشف الحالات الطورية من طرف الميزانية والوثائق الأخرى والملحقات وذلك عن طريق الجرد لمختلف السلع في المؤسسة وفي جميع الاتجاهات الأخرى المكلفة بالمراقبة ومتابعة تسيير المخزونات والفحص الحسابي لمصاريف الإجراء مثلا: أرصدة المحاسبة والميزانية.
- **مصلحة المحاسبة التحليلية:** قسم المحاسبة التحليلية مكلف بأخذ المحاسبة والتي تسمح بالتحكم في تقنيات التكاليف وسعر التكلفة في مختلف الأقسام أو وثائق التسيير ومراقبة الشروط الداخلية للاستغلال والترتيبات الدورية على التسيير والتي تقترح على المقياس لتحسين المعطيات.

ب.قسم المالية: يهتم بما يلي:

- تأكيد التسيير المالي وأخذ الوثائق المالية للمؤسسة.
- تقييم ميزانيات المؤسسة.
- أخذ تحميلات الميزانيات وتوزيعها وإنّها تتركب من خدمات مالية وخدمات التغطية.

2. الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة:

الشكل رقم 10: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة:

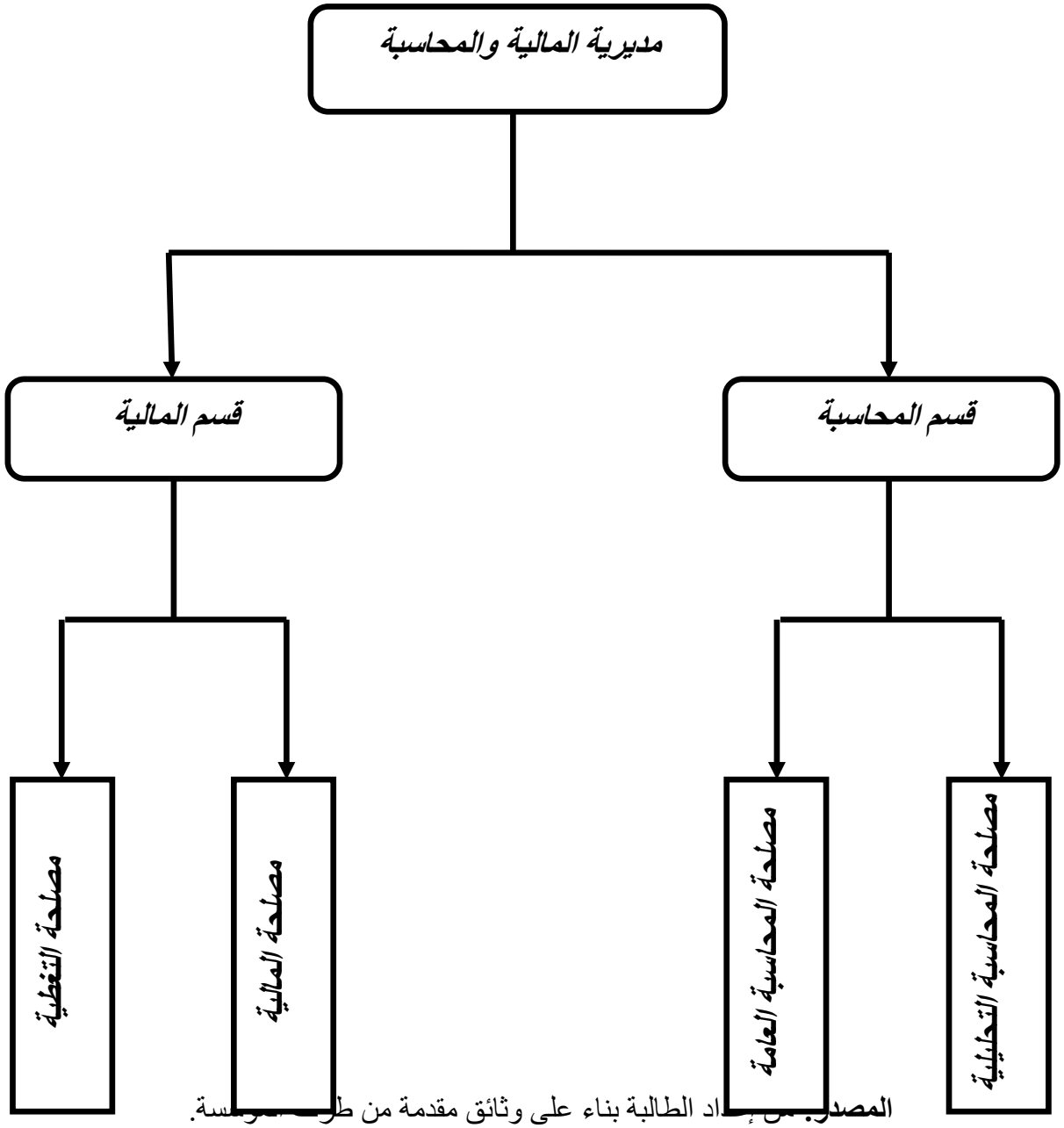

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: أهم مصادر المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة

يوفر نظام المعلومات المحاسبي داخل " مؤسسة ميناء مستغانم" عددا كبيرا من المخرجات أو التقارير التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج المؤسسة ومن داخلها، حيث تعتبر القوائم المالية من أهم المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات لأنّها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة، وتتمثل هذه المصادر على سبيل الذكر لا الحصر في:

1. الميزانية: تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم. **(أنظر الملحق رقم 02)**

ميزانية الأصول للسنة المالية 2018 /12/31

التعيين	إجمالي السنة المالية 2018	استهلاكات	صافي 2018	صافي 2017
تثبيتات غير جارية				
فارق الشراء	27000000	250833.33	19166.67	74166.67
التثبيتات المعنوية	2948827299.55	159257687.10	1356250432.45	48683297.94
التثبيتات العينية	476655892.49	152343267.65	324312624.84	46851914.18
الأراضي	2472171407.06	1440233599.45	1031937807.61	101831383.76
المباني				
تثبيتات عينية أخرى	24894854.83		24894854.83	20000000.00
تثبيتات على شكل امتياز	70000000.00		70000000.00	
تثبيتات جاري انجازها				
تثبيتات مالية				
سندات مساهمة مقومة				
سندات مثبتة أخرى				
تثبيتات مالية أخرى				
ضرائب مؤجلة للأنشطة	76346606.80			51469244.30
مجموع الأصول غير جارية	**3120338761.18**	**1592827700.43**	**1527511060.75**	**220226708.91**
تثبيتات جارية	104724758.58		76346606.80	
مخزونات ومنتجات				
الجاري العمل بها	157816187.89			24902472.07
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	149085622.08	81822670.31	22902088.27	97706222.70

الزبائن				
مدينون آخرون	8730765.81	24440873.89	133375314.00	90092827.91
حسابات دائنة واستخدامات				
مماثلة أخرى	1864910559.00	23722258.74	125363363.34	7613394.79
موجودات وما يماثلها	1400000000.00			
توظيفات وأصول مالية	464910559.00	718615.15	779046997.25	
جارية	**2127451505.47**			
الخزينة	**5247790266.65**		8011950.66	300000000.00
مجموع الأصول الجارية			1864910559.00	479046997.25
المجموع العام للأصول		**106263544.20**	1400000000.00	**901655692.02**
		1699091244.63	464910559.00	**121882400.93**
			2021187961.27	
			3548699022.02	

المصدر: وثائق من المؤسسة.

ميزانية الخصوم للسنة المالية في: 31 /12/2018

التعيين	السنة الجارية 2018	السنة السابقة 2017
رأس المال الصادر	1500000000.00	500000000.00

رأس المال الصادر	424493871.07	1053522359.97
علاوات مرتبطة برأس المال	579043990.07	553421938.07
النتيجة الصافية		
مجموع رؤوس الأموال	**2503537861.80**	**2106944298.04**
خصوم غير جارية		
القروض والديون المالية	2293463.83	2293463.83
المؤونات والمنتوجات	741596988.96	577746441.48
المدرجة في الحسابات السابقة		
مجموع الخصوم غير الجارية	**743890452.79**	**580039905.31**
خصوم جارية		
موردون	21033113.16	16266650.62
ضرائب	1923523.71	121547421.5
ديون أخرى	297084125.39	278314070.56
مجموع الخصوم الجارية	**301270707.43**	**434898197.58**
المجموع العام للخصوم	**3548699022.02**	**3121882400.93**

المصدر: وثائق من المؤسسة.

2. جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسات خلال السنة المالية .ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة. **(أنظر الملحق رقم 03)**

جدول حساب النتائج لسنة 2018

التعيين	نشاط 2018	نشاط 2017
رقم الأعمال	**1777569504.73**	**1812101177.35**
I إنتاج السنة المالية	**1777569504.73**	**1812101177.35**
المشتريات المستهلكة للخدمة الخارجية والاستهلاكات الأخرى	44774530.98	38596672.12
II استهلاكات السنة المالية	**107395532.68**	**119942031.31**
III القيمة المضافة	**1670203972.05**	**1692159146.04**

- أعباءالمستخدمين	70410929.24	687554836.93
- الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة	36321045.93	42593026.01
IV إجمالي فائض الاستغلال	**929773633.88**	**962011283.10**
- المنتجات العملياتية الأخرى.	772382.04	5580708.33
- الأعباء العملياتية الأخرى.	7518619.56	6377843.05
- المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.	349876214.93	274145387.69
- استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	70715591.47	8078698.62
V النتيجة العملياتية	**650516772.90**	**695147459.31**
- المنتجات المالية	38828646.33	19670834.62
- الأعباء المالية	0	0
VI النتيجة المالية	**38828646.33**	**19670834.62**
VII النتيجة العادية قبل الضرائب ()	**689345419.23**	**714818293.93**
- الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	135178791.66	179551083.32
- الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	- 24877362.50	- 18154727.46
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**1894536124.55**	**1845431418.92**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**1315492134.50**	**1292009480.85**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**579043990.07**	**553421938.07**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**579043990.07**	**553421938.07**

المصدر: وثائق من المؤسسة.

3. جدول سيولة الخزينة: هو مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. **(أنظر الملحق رقم 04)**

جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) لسنة 2018

التعيين	السنة المالية	السنة المالية السابقة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	-135178791.66	
- صافي نتيجة السنة المالية	349876214.93	
تصحيح من أجل:	-24877362.50	
- الاهتلاكات والاحتياطات	3552914.39	2865105.50
- تغير الضرائب المؤجلة	121144182.59	85801107.15
- تغير المخزونات	-21033113.13	-16266652.62
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	286378215.81	72399562.03
- تغير الموردون والديون الأخرى	- 444858960.81	-246765713.09
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة		

العملياتية (أ)	350000.00	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة	78189266.91	381959232.20
الاستثمار	130689469.15	
- مسحوبات عن اقتناء تثبيتات	-235630224.75	1351935119.11
- تحصيلات التنازل عن التثبيتات	13068946915	
- تحصيلات أخرى	-1500000000.00	
- تأثيرات التغيرات		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة		
الاستثمار (ب)	-724992205.76	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل	-2224992205.76	-1709079850.33
- الحصص المدفوعة للمساهمين	-2174244214.70	-1501486769.19
- زيادة رأس المال النقدي	1779046997.25	1309119259.66
- إصدار قروض		
- تسديد قروض		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)		
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)		
- أموال الخزينة عند الافتتاح		
- أموال الخزينة عند الإغلاق		
- تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية		
- تسيير أموال الخزينة		

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وهذا من خلال الخصائص التي تتصف بها هذه المعلومات المحاسبية في المؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي عبر استخدام عدة أساليب ذات علاقة بموضوع.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

أولا: طريقة جمع المعلومات

بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع استخدمنا أسلوب المقابلة مع رئيس مديرية المالية والمحاسبة مباشرة، حيث تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات، كما أنها تعد من أكثر مسائل جمع المعلومات شيوعا على البيانات الضرورية لأي بحث أنّها ليست بسيطة بل هي مسألة فنية.

ثانيا: خطوات إجراء المقابلة

من أجل إنجاح المقابلة قمنا باتخاذ مجموعة من الخطوات التي تسمح بتسهيل عملية نجاحها وإعطاء النتائج المرجوة منها، وتتمثل هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- تحديد الهدف أو الغرض من المقابلة، حيث قمنا بتحديد الأهداف للمسوؤل المعني بالمقابلة وعدم ترك مجال للصدفة.

- تحديد وإعداد قائمة الأسئلة والاستفسارات وربما يكون من الأفضل إرسالها قبل إجراء المقابلة لإعطاء المبحوثين فكرة عن الموضوع ويراعي فيه إعداد الأسئلة للوضوح والصياغة الدقيقة.

- تحديد مكان ووقت المقابلة بما يتناسب مع ظروف المبحوثين والالتزام بذلك (عادة ما تتم المقابلة في مكان عمل المبحوث وإذا كان في الإمكان التأثير على ظروف المقابلة ويمكن اقتراح إجراء مقابلة في مكان خاص لسرية المعلومات وتوفير الهدوء).

ثالثا: حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** وقد حدد وقت جمع البيانات شهر أفريل من عام 2019.
- **الحدود المكانية:** تركزت الدراسة على مؤسسة ميناء مستغانم وبالتحديد مديرية المالية والمحاسبية والمصلحة.
- **الحدود البشرية:** شملت هذه الدراسة مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

المطلب الثاني: عرض النتائج وتحليل البيانات

أولا: محاور استمارة المقابلة

قمنا بتقسيم استمارة المقابلة إلى محورين (02) أساسين من أجل إعطاء هذه الدراسة أكثر موضوعية. وتمحور هذين المحورين في:

المحور الأول: إسهامات المعايير المحاسبية في تحسين المعلومات المحاسبية: (أنظر الملحق رقم 01)

المحور الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: (أنظر الملحق رقم 01)

ثانيا: عرض النتائج وتحليلها:

المحور الأول: إسهامات المعايير المحاسبية في تحسين المعلومات المحاسبية:

1. لقد أكد لنا رئيس المديرية أنّ المؤسسة تحاول في بعض الأحيان أن تستخدم أنواع مختلفة من القوائم المالية تتناسب مع المعايير المحاسبية وهذا من أجل جعل المعلومة أنسب لمتخذي القرار وإعطائها نوع من المرونة، ومن بين أنواع هذه القوائم هي:

- **القوائم المالية المرحلية**: تشكل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، وتعتبر التقارير المالية السنوية المدققة هي الوسيلة الأولى التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاقتصادية، إلا أنّ للتغيرات

المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المؤسسة تجعل الحاجة متزايدة لوجود معلومات تغطي فترات أقصر من سنة واحدة.

ومن هنا تستمد **التقارير المالية المرحلية** أهميتها والتي تبقي مستخدم المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري، وهذا يمكن مستخدمو المعلومات المحاسبية ومساعدتهم على تقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بالوضع المالي لها مستقبلا وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة. إضافة إلى ما تتضمنه تلك التقارير من معلومات ملائمة وبدرجة مقبولة من الموثوقية أثبتت جدارتها وفائدتها في عمليات اتخاذ القرارات، فضلا عن أهمية التقارير المالية المرحلية في تجسيد خاصية التوقيت في المعلومات المحاسبية، إذ تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لصناع القرار متى ما توفرت في الوقت المناسب، وأن أحد أهداف إعداد التقارير المالية المرحلية هو تعزيز وقتية المعلومات المحاسبية.

كما تهدف حسب رئيس المصلحة إلى:

- توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد القرارات في الوقت المناسب وعلى مدار السنة المالية وذلك على أساس مؤقت غالبا.
- توفر التقارير المالية المرحلية المعلومات عن تقييم أداء الممؤسسة، وكما تساعد أصحاب القرار في تقدير التوقعات المستقبلية لأداء المؤسسة.
- توفير المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات المفيدة خلال المدة المرحلية في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها للتعثر المالي خلال المدة المحددة.

وقد تعرض المعيار المحاسبي الدولي IAS34 لموضوع التقارير المالية المرحلية، ويهدف إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الإعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة.

ولقد حدد هذا المعيار شكل ومحتوى التقرير المالي المرحلي كما يلي:

-إذا أصدرت المؤسسة مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المرحلي (الميزانية، بيان الدخل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية)، عندها يجب أن تمتثل تلك القوائم المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS1؛

-إذا اختارت المؤسسة إعداد قوائم مالية مختصرة، فإنّ التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى ما يلي: (ميزانية عمومية مختصرة، بيان دخل مختصر، بيان مختصر يبين إما كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية باستثناء العمليات الرأسمالية مع الملاك والتوزيعات على الملاك، بيان تدفق نقدي مختصر، ملاحظات تفسيرية مختصرة).

2. لقد كانت إجابة المسؤول حول ما إذا كان عرض المعلومات في القوائم المالية يعتمد على أسس عامة فأجابنا: حتى تكون هذه البيانات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وجب اتباع الاعتبارات التالية:

- **العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS**: يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والانجاز المالي (نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية للمؤسسة بشكل عادل، حيث يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحددة من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية هذا وبالإضافة إلى توفير الإفصاح سيحقق التمثيل العادل للقوائم المالية وهذا ما أورد في المعيار المحاسبي الدولي IAS1.

- **فرضية إستمرارية المؤسسة**: إن إعداد القوائم المالية بموجب IAS1 يتم بموجب فرض استمرارية للشركة، وفي حالة وجود أية ظروف تحول دون الاستمرارية فيتوجب الإفصاح عن ذلك وعن الظروف التي أدت لهذه الحالة, وكذلك الإفصاح عن الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية.

- **الأهمية النسبية**: يكون عنصر ما ذو أهمية نسبية إذا كانت معرفته من طرف مستخدمي القوائم المالية تؤثر في قراراتهم المتخذة، وأهمية عنصر معين هي مسألة نسبية فما يكون مهما بالنسبة لوحدة محاسبية معينة قد لا يكون كذلك بالنسبة لوحدة أخرى، فأهمية عنصر ما لا تقدر بقيمته أو مقدراه ولكن أيضا بطبيعته.

- **المعلومات المقارنة:** يتطلب المعيار IAS1 تقديم القوائم المالية للفترة المالية الحالية وللفترة السابقة, كما يوجب إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية, وهذا يمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنة القوائم المالية الحالية مع فترات سابقة أو مع شركات أخرى, وبالتالي مساعدتهم في تقييم أداء الشركة والتنبؤ بمستقبلها.

المحور الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لقد جاءت نتائج المقابلة بشكل عام على الشكل التالي:

- التقارير المالية التي تنشرها المؤسسة تتضمن معلومات محاسبية ملائمة وأنّ لها تأثير كبير في اتخاذ القرارات.

- يوجد قيمة تنبؤية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية التي تنشرها المؤسسة لها تأثير كبير في تعديل سلوك متخذي القرارات وتمكينهم من تقدير تنبؤاتهم المستقبلية.

- التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة تكون في بعض الأحيان متأخرة في إصدارها ولا تلاءم التوقيت المناسب لها. مما يجب عليها الإسراع من إصدارها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات.

- يؤدي توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير مالية إلى زيادة كفاءتها وفاعليتها في اتخاذ القرارات.

- تعبر المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على صدق وأمانة الممارسات التي تمت خلال الفترة المالية.

- قابلية المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للتحقق.

- التقارير المرحلية التي تقوم بها المؤسسة بإصدارها تلبي الحاجة إصدارها في الوقت الحاضر.

- حيادة المعلومات المحاسبية والبعد عن التحيز.

- التزام المؤسسة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما مما يؤدي إلى توفير معلومات محاسبية على درجة عالية من الموثوقية وتصوير سليم للمركز المالي.

- التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة تتضمن معلومات قابلة للمقارنة سواء نتائج السنوات الماضية، وأنّ قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة تؤدي إلى كفاءة وفاعلية عملية اتخاذ القرار.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية والدراسة التحليلية التي سبق التطرق إليها على واقع تطبيقها في مؤسسة ميناء مستغانم حيث قمنا بتقديم المؤسسة محل الدراسة، بما في ذلك تعريفهما وهيكلهما التنظيمي، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الإطار المنهجي للدراسة الذي استخدمنا فيه أسلوب المقابلة من أجل استقصاء رأي رئيس مديرية المحاسبة والمالية، تضمنت استمارة المقابلة محورين أساسيين هما: مدى إسهام المعايير المحاسبية في إعطاء جودة عالية للمعلومات المحاسبية، وثانيا: امتلاك المعلومات المحاسبية لخصائص تساعد على اتخاذ القرار.

الخـــــــــاتمـــــــــة

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع رسالتنا في دور وأهمية نظام المعلومات في المؤسسة من الناحيتين النظرية وكذا العملية نستنتج بأنّ المعلومات هي المادة الخام الأساسية في تصميم نظام المعلومات في المؤسسة، حيث أنّه لا وجود لنظام معلومات دون وجود معلومات ويعتبر هذين الأخيرين موردا أساسيا من موارد المجتمع وبالخصوص المنظمة.

وقد ازدادت الحاجة إلى نظم المعلومات في جميع المصالح وهذا ما يؤكد على أنّ نظم المعلومات هو العصب الحسي للمؤسسة، حيث أنّه يتلقى المعلومة ليعالجها ومن ثمّ توزيعها للمستخدم النهائي من المستويات الإدارية المختلفة لتمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة.

يمكن استخدام النظام المحاسبي المالي كنظام محاسبي استجابتا للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا الاستغلال الأمثل لنظم المعلومات من إنتاج معلومات محاسبية صحيحة ودقيقة وذات مصداقية وبشكل سريع. كما يمكن لنظم المعلومات المحاسبية تضمن الدقة والسرعة إلى جانب استعمال الوسائل الحديثة مما يسنح للمؤسسة ببلوغ أهدافها.

ومن خلال فصول هذه الدراسة وانطلاقا من الفروض الأساسية يمكن صرد نتائج هذه الدراسة، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

- **اختبار صحة الفرضيات:**

من خلال ما تمّ عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية تمّ اختبار صحة الفرضيات من عدمها كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أنّ: " النظام المعلوماتي المحاسبي أداة فعالة في اتخاذ القرار ".

ولقد تمّ تأكيدها حيث أنّ نظام المعلومات المحاسبي هو جزء هام من نظام معلومات المؤسسة حيث يساعدها على القيام بأهم وظائفها، كما يلعب دورا كبيرا في حصر وتسجيل العمليات المالية في شكل صورة بيانات مالية أولية بالإضافة إلى تشغيل ومعالجة البيانات المالية وتحويلها لمعلومات مالية وفقا للمبادئ الحاسبية المتعارف عليها، وكذلك خلق أو توليد معلومات تساعد في اتخاذ القرار وإيحال المعلومات إلى أصحاب المصلحة عن طريق التقارير المالية التي تسمح بتبسيط عمليات الاختيار بين البدائل المتاحة.

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على: " يتم الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية ".

ولقد تمّ تأكيدها أيضا، حيث أنّ القرارات الإدارية في مجال الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل

المالي وتوقعاته، وخاصة أن النجاح والتقدم يجب أن لا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لابدّ من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلاّ بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ القرارات المناسبة.

- **الفرضية الثالثة:** والتي تنص على أنّه: " تتوافر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الإدارية".

وهذا ما تمّ تأكيده في الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث لاحظنا أنّ احتواء المعلومات المحاسبية على خصائص نوعية مثل: الملائمة، الموثوقية، القدرة على المقارنة ... الخ، يجعل منها معلومات سهلة الاستخدام وبسيطة الاستعمال مما يسهل على أصحاب القرار عملية اتخاذ القرار بطرق مناسبة.

- **نتائج البحث:**

1. الاستنتاجات المتعلقة بالجانب النظري:

- لم يكن التغير في الممارسة المحاسبية إختياريا بل جاء استجابة لمتطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي بتبني أنظمة محاسبية أكثر مقروئية وانسجام مع الأنظمة الدولية.
- قدرة المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تلبية حاجيات مستخدميها.
- إن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومات المحاسبية.
- إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية والتي تعتبر مقياس لفعالية الأداء المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مما يعزز من موثوقيتها ويسمح لها بالتأثير على سلوك مستخدميها ويرفع من جودة ونوعية المعلومات المحاسبية.
- إنّ البيانات المالية تمثل المادة الأولية انظم المعلومات المحاسبية التي تمّ تغذيتها ومعالجتها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرار.
- إنّ نظم المعلومات المحاسبية لها الدور البارز الأهمية التأثير على طريقة معالجة وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية. التي تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملبية لاحتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات.

2. النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

من خلال أسلوب المقابلة الذّي استخدمناه للوصول إلى أجوبة الأسئلة السابقة الذكر سنقوم بذكرها كما يلي:

- تبني المؤسسة لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- محاول المؤسسة استعمال أحيانا أنواع مختلفة من القوائم المالية (القوائم المالية ذات الغرض العام، القوائم المالية المرحلية).
- استخدام أسس عامة لعرض المعلومات في القوائم المالية.
- توفير التقارير المالية التي تنشرها المؤسسة معلومات محاسبية ملائمة وتؤثر في اتخاذ القرارات.
- التقارير المالية التي تصدرها تتضمن معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية عالية تفيد وتأكد وتصحح التنبؤات التي تمت في السابق.
- التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة تكون متأخرة في بعض الأحيان ولا تلاءم التوقيت المناسب لها، مما يصعب على أصحاب الرأي عملية اتخاذ القرار.
- توفير التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة على معلومات موثوق منها مما تؤثر في عملية اتخاذ القرار.

- **التوصيات والاقتراحات:**

من خلال دراستنا للجوانب المتعلقة بهذا الموضوع يمكننا الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات التي نرى أنّها ضرورية مستقبلا. ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. الاهتمام أكثر بموضوع الأخلاق المهنية في الإدارة المالية، لما له من علاقة كبيرة في توليد تقارير مالية عالية الجودة.
2. الحرص على تقديم القوائم المالية بشفافية، وذلك بعرضها في المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات لتمكين مستخدميها من الإطلاع عليها.
3. ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بمختلف فئاتهم بالإفصاح عن تلك المعلومات بالكم والنوع اللازمين في الوقت المناسب.
4. ضرورة إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها.
5. إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تم بالتوصل إلى قياس جودة المعلومات المحاسب.
6. ضرورة توفير الزيد من المتطلبات الضرورية لخصائص المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية، وذلك بهدف اختيار أفضل البدائل المحاسبية والتي تتماشى مع قواعد الإفصاح المحاسبي.
7. ضرورة نشر تقارير مالية إضافية لتقارير المالية الأساسية كالتقارير المرحلية، وغيرها، نظرا لأهمية هذه التقارير لأغراض التنبؤ والتغذية الاسترجاعية الأمر الذي يزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.
8. كما نوصي بمراعاة متطلبات معايير المحاسبة الدولية لطريقة إعداد وعرض التقارير المالية لمعلوماته المحاسبية.
9. ضرورة مراعاة التوقيت المناسب لتاريخ إعداد ونشر التقارير المالية لمعلوماته المحاسبية، مما يزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ مختلف القرارات.

- **آفاق الدراسة:**

تناول هذه البحث موضوع: ***نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار وفقا للمعايير المحاسبية الجديدة"*** . وأثناء الدراسة تبين أنّ هذا الموضوع خصب جدا ويحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

- دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية.
- تطبيق النظام المحاسبي المالي و دوره في تحسين القياس و الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية.
- انعكاس تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومات.
- أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات.

قائمـــــــــة المراجـــــــع

قائمـــــــــة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1. إبراهيم سليم الحسينه، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الورق، الأردن، الطبعة الثالثة، د.ذ.س.

2. بشندوق رفيق، محمد الحبيب مرحوم، السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، دار رماح للنشر والتوزيع، الطبعة 03، 2015.

3. بلعجوز حسين، نظم المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإنتاجية، المؤسسة الثقافة الاجتماعية الإسكندرية، 2012.

4. توفيق جوادي، محمد دينوري، التوحيد المحاسبي أم التوافق، معهد الدراسات الاقتصادية والمالية، الطبعة 4،2015.

5. جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، دار الأبحاث الاقتصادية والإدارية، الطبعة 06، 2009.

6. جون وايلي، المعايير الدولية إعداد التقارير المالية كتاب و دليل، المطابع المركزية، عمان، المملكة الأردنية، 2006.

7. حسن القاضي ومأمون مدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2008.

8. خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ط1.

9. رافدة الحريري، مهارات القيادة التر بوية في اتخاذ القرارات الإدارية، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.

10. سكينة بن حمود، مدخل للتسيير والعمليات الإدارية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

11. سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002.

12. سعد غالب ياسين، نظام المعلومات الإدارية، دار اليازوري للنشر، الأردن، 2012.

13. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء 01، مكتبة الشركة الجزائرية، 2008.

14. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006.

15. طارق سعيد أبو عقاب، ياسر صادق، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الخامسة، 2014.

16. عباس مهدي الشّرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للنشر والتوزيع، د.ذ.س.

17. عبد الرزاق محمد قاسم، نظام المعلومات المحاسبية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

18. علي عبد الهادي مسلم، مذكرات في نظم المعلومات الإدارية، مركز التنمية الإدارية، الإسكندرية، د.ذ.س.

19. فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار، د.ذ.د.ن، ط1، 2005.

20. قاسم إبراهيم الحوبيتي، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.

21. كاسر نصر منصور، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.

22. كحالة جبرائيل جوزيف، حنان رضوان حلوف، المحاسبة الإدارية دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2002.

23. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المحاسبة والمنظمة، دار الجامعة للنشر.

24. كتوش عاشور، المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

25. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير عادل، د.ذ.ن، الجزء الأول، 2008.

26. محمد رجب عبد العالي، المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، د.ذ.س.

27. محمد السعيد خشبة، نظم المعلومات (المفاهيم، التحليل، التصميم)، مطابع الوليد، القاهرة، د.ذ.ت.

28. مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود أسباب التباين وتقييم التناسق، دار الدراسات المالية والمحاسبية للنشر والتوزيع، العدد2، 2011.

29. محمد عبد الحليم صابر، نظام المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

30. نوري الحاج، مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المالي المحاسبي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ط 09، 2013.

31. هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والاعتراف والإفصاح في التقارير المالية، دار الثقافة، الجزء الثاني، 2009.

32. وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس والإعتراف والإفصاح المحاسبي، الجزء الأول، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2002، الأردن، الطبعة الأولى.

33. وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.

34. محمود شحماط، المدخل لعلم الإدارة العامة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

35. منى عطية خزام خليل، الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، سوريا، 2009.

2. الرسائل والأطروحات الجامعية:

36. حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، جامعة وهران، دفعة,2014 .

37. سفيان بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، 2016/2015، جامعة وهران.

38. فاتح ساحل، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2014/2015.

39. لمجلي محمد ناصر، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

40. نعيجي عبد الكريم، مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة و جباية مجمع الشركات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه LMD، تخصص محاسبة ومراقبة تسيير، جامعة وهران، سنة 2017/2016.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1. Bel-Aroussi el Tidjani",Le système comptable financier ",Achevé d'imprimer sur les presses de L'imprimerie –Houma 2010.

2. JEAN-FRANÇOIS.B, THOMAS E .joues, POSTFACE D'ERIC Delesalle, Normes IAS/IFRS, édition d'organisation, Deuxième édition, 2005.

3. STEPHAN .B, Guide d'application des normes IAS/IFRS, Gulino éditeur, Paris, 2005.

4. CATHRINE Maillet - Baudriet, Les Normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher, 5 ème édition, Vauves, 2007.

5. ROBERET. J. F, MÉCHIN. F, PUTEAUX. H, Normes IFRS et PME, dunod, paris, 2014.

Didier Broussard et autre, DECF organisation et gestion de l'entreprise, édition d'organisation, 2005.

6. C. Maillet - Baudriet, A. Le Manh , Les Normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher, Paris, 2006.

الملاحق

الملحق رقم 01:

استمارة المقابلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة والمالية

استمارة المقابلة

الأخ/ .....

المحترم.

تحية طيبة وبعد ،،،

يسر الباحث أن يضع بين أيديكم هذه الاستمارة، بهدف الحصول على أرائكم ومقترحاتكم فيما تتضمنه من محاور لاستيفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لبحث التخرج درجة الماستر، والذّي يحمل عنوان: ***"نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرار وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"*** .

لذا يرجو الباحث الإجابة على محاور المقابلة، وما لا شكّ فيه أن توخي بالدقة في اختيار الإجابة المناسبة سيكون له أثر كبير في إنجاز ونجاح هذه الدراسة، والوصول إلى نتائج مفيدة وواقعية، وكما نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، وأنّه من الممكن تزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم في ذلك بعد الانتهاء منها.

شاكرين تعاونكم وتقبلوا منّا فائق الاحترام والتقدير.

إشراف:
الباحث:

د. بوروبة.
بن عومر فراح

المحور الأول: إسهامات المعايير المحاسبية في تحسين المعلومات المحاسبية:

س1: هل تستخدم المؤسسة أنواع مختلفة من القوائم المالية تتناسب مع المعايير المحاسبية ؟.

س2: هل تعتمد المؤسسة عند عرضها للمعلومات في القوائم المالية على أسس العامة والتي تتناسب مع المعايير الدولية ؟.

المحور الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

س1: هل التقارير المالية التي تنشرها المؤسسة تتضمن معلومات محاسبية ملائمة ؟.

س2: هل تحتوي المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية التي تنشرها المؤسسة على قيمة تنبؤية ؟.

س3: هل التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة تكون في بعض الأحيان متأخرة في إصدارها ولا تلاءم التوقيت المناسب لها ؟.

س4: هل المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة قابلة للتحقق ؟.

س5: هل مصطلح حيادية المعلومات المحاسبية والبعد عن التحيز متوفر في القوائم المالية التي تنشرها المؤسسة؟.

س6: هل تلتزم المؤسسة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما ؟.

س7: هل التقارير المالية التي تصدرها المؤسسة تتضمن معلومات قابلة للمقارنة ؟.

س8: هل لخاصية صدق وأمانة المعلومات المحاسبية مكانة في التقارير المالية ؟.

س9: هل التقارير المرحلية التي تقوم بها المؤسسة تلبي حاجة مستخدميها ؟.

الملحق رقم 02 :

يبين شكل الميزانية

ميزانية الأصول للسنة المالية 12/31/ 2018

التعيين	إجمالي السنة المالية 2018	استهلاكات	صافي 2018	صافي 2017
تثبيتات غير جارية				
فارق الشراء	27000000	250833.33	19166.67	74166.67
التثبيتات المعنوية	2948827299.55	159257687.10	1356250432.45	48683297.94
التثبيتات العينية	476655892.49	152343267.65	324312624.84	46851914.18
الأراضي	2472171407.06	1440233599.45	1031937807.61	101831383.76
المباني				
تثبيتات عينية أخرى	24894854.83		24894854.83	
تثبيتات على شكل امتياز	70000000.00		70000000.00	20000000.00
تثبيتات جاري انجازها				
تثبيتات مالية				
سندات مساهمة مقومة				
سندات مثبتة أخرى				
تثبيتات مالية أخرى				
ضرائب مؤجلة للأنشطة	76346606.80		76346606.80	51469244.30
مجموع الأصول غير جارية	**3120338761.18**	**1592827700.43**	**1527511060.75**	**220226708.91**
تثبيتات جارية				
مخزونات ومنتجات	104724758.58			24902472.07
الجاري العمل بها	157816187.89	81822670.31	22902088.27	97706222.70
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	149085622.08	24440873.89	133375314.00	90092827.91
الزبائن	8730765.81			
مدينون آخرون	1864910559.00	23722258.74		7613394.79
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة أخرى				

موجودات وما يماثلها	1400000000.00		125363363.34	779046997.25
توظيفات وأصول مالية	464910559.00	718615.15		
جارية	**2127451505.47**			300000000.00
الخزينة	**5247790266.65**		8011950.66	
مجموع الأصول الجارية				479046997.25
المجموع العام للأصول		**106263544.20**	1864910559.00	**901655692.02**
		1699091244.63	1400000000.00	**121882400.93**
			464910559.00	
			2021187961.27	
			3548699022.02	

ميزانية الخصوم للسنة المالية في: 31 /12/2018

التعيين	السنة الجارية 2018	السنة السابقة 2017
رأس المال الصادر	1500000000.00	500000000.00
رأس المال الصادر	424493871.07	1053522359.97
علاوات مرتبطة برأس المال	579043990.07	553421938.07
النتيجة الصافية		
مجموع رؤوس الأموال	**2503537861.80**	**2106944298.04**
خصوم غير جارية		
القروض والديون المالية	2293463.83	2293463.83
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات السابقة	741596988.96	577746441.48
مجموع الخصوم غير الجارية	**743890452.79**	**580039905.31**
خصوم جارية		
موردون	21033113.16	16266650.62
ضرائب	1923523.71	121547421.5
ديون أخرى	297084125.39	278314070.56
مجموع الخصوم الجارية	**301270707.43**	**434898197.58**
المجموع العام للخصوم	**3548699022.02**	**3121882400.93**

الملحق رقم 03:

يبين شكل جدول حساب النتائج

جدول حساب النتائج لسنة 2018

التعيين	نشاط 2018	نشاط 2017
رقم الأعمال	**1777569504.73**	**1812101177.35**
I إنتاج السنة المالية	**1777569504.73**	**1812101177.35**
المشتريات المستهلكة للخدمة الخارجية والاستهلاكات الأخرى	44774530.98	38596672.12
II استهلاكات السنة المالية	**107395532.68**	**119942031.31**
III القيمة المضافة	**1670203972.05**	**1692159146.04**
- أعباءالمستخدمين - الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة	70410929.24 36321045.93	687554836.93 42593026.01
IV إجمالي فائض الاستغلال	**929773633.88**	**962011283.10**

- المنتجات العملياتية الأخرى.	772382.04	5580708.33
- الأعباء العملياتية الأخرى.	7518619.56	6377843.05
- المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.	349876214.93	274145387.69
- استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	70715591.47	8078698.62
V النتيجة العملياتية	**650516772.90**	**695147459.31**
- المنتجات المالية	38828646.33	19670834.62
- الأعباء المالية	0	0
VI النتيجة المالية	**38828646.33**	**19670834.62**
VII النتيجة العادية قبل الضرائب ()	**689345419.23**	**714818293.93**
- الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	135178791.66	179551083.32
- الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	- 24877362.50	- 18154727.46
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**1894536124.55**	**1845431418.92**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**1315492134.50**	**1292009480.85**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**579043990.07**	**553421938.07**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**579043990.07**	**553421938.07**

الملحق رقم 04:

يبين شكل جدول سيولة الخزينة

جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) لسنة 2018

التعيين	السنة المالية	السنة المالية السابقة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
- صافي نتيجة السنة المالية	-135178791.66	
تصحيح من أجل:		
- الاهتلاكات والاحتياطات	349876214.93	
- تغير الضرائب المؤجلة	-24877362.50	2865105.50
- تغير المخزونات	3552914.39	85801107.15
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	121144182.59	-16266652.62
- تغير الموردون والديون الأخرى	-21033113.13	72399562.03
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	286378215.81	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	- 444858960.81	-246765713.09
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	350000.00	
- مسحوبات عن اقتناء تثبيتات	78189266.91	381959232.20
- تحصيلات التنازل عن التثبيتات	130689469.15	
- تحصيلات أخرى	-235630224.75	1351935119.11
- تأثيرات التغيرات	13068946915	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	-1500000000.00	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل	-724992205.76	
- الحصص المدفوعة للمساهمين	-2224992205.76	-1709079850.33
	-2174244214.70	-1501486769.19

- زيادة رأس المال النقدي - إصدار قروض - تسديد قروض **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)** **تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)** - أموال الخزينة عند الافتتاح - أموال الخزينة عند الإغلاق - تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية - تسيير أموال الخزينة	1779046997.25	1309119259.66